

فريدريك باستيا

ما يُرى و ما لا يُرى

مقالات مختارة في الاقتصاد السياسي

تقديم
فريدريك أي. هايك

ترجمة
فريق منبر الحرية

حقوق الطبع محفوظة لمشروع منبر الحرية/ مؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية



منبر الحرية

مشروع غير ربحي وغير حزبي يعمل في إطار المبادرة العالمية لمؤسسة "أطلس" من أجل دعم التجارة الحرة والسلام والازدهار بشراكة مع معهد كيتو في واشنطن العاصمة. وهو مشروع تعليمي يهدف إلى تقديم أدبيات الحرية والأفكار والدراسات المتعلقة بها لصنّاع القرار، والطلبة والمثقفين والمؤسسات العلمية والأكاديمية، ورجال الأعمال ووسائل الإعلام، وأية شريحة أخرى تعنى بالحرية في العالم العربي. وبغية تحقيق هذا الهدف، يقدم "منبر الحرية" ترجمات لأعمال عالمية مرموقة وجادة، من كتب ومقالات ودراسات أكاديمية علمية، وتقارير، وأبحاث متعلقة بالسياسات. ومن خلال هذه الوسائل، يسعى "منبر الحرية" إلى تقديم النتاج الفكري العالمي المتعلق بالحرية الإنسانية للقارئ العربي، ليستأنس بها بوصفها بديلا للاستبداد ومصادرة الرأي والعنف السلطوي الذي هيمن على الأوطان والإنسان في العالم العربي.

www.minbaralhurriyya.org

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without the prior permission of Minbaralhurriyya Team.

جميع الحقوق محفوظة لمنبر الحرية.

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، بأي شكل من الأشكال، إلا بإذن خطي مسبق من فريق منبر الحرية



حقوق الطبع محفوظة لـــ "المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية"

مؤسسة بحثية علمية عربية تأسست من طرف ثلة من الباحثين بغية المساهمة في إغناء الحركية البحثية في العالم العربي. ويأتي تأسيس هذا المركز في سياق التحولات التي تشهدها البنى المجتمعية في العالم العربي، وهي تحولات تتطلب المواكبة بالدرس والنقد والتحليل. كما يهدف المركز إلى تطوير ونشر المعارف الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي، والمساهمة في النقاش العام وتقديم أفكار جديدة ومقترحات لصناع القرار والباحثين، مستلهمين المعارف الإنسانية والنماذج والتجارب الناجحة على الصعيد العالمي.

www.arab-csr.org

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without the prior permission of Arab Center for Scientific Research and Humane Studies Team.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية.

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، بأي شكل من الأشكال، إلا بإذن خطي مسبق من فريق المركز

ما يُرى وما لا يُرى

فريدريك باستيا

The Seen and the Unseen
Frédéric Bastiat

مقالات مختارة في الاقتصاد السياسي

تقديم فريديريك أي. هايك

ترجمة: فريق منبر الحرية

2010

"لم يتمكن أحد على الإطلاق بعبارة منفردة أن يوضح الصعوبة المركزية التي تكتنف السياسة الاقتصادية العقلانية، وأود أن أضيف على ذلك الحجة القاطعة للحرية الاقتصادية"

هذا الكتيب نشر في تموز 1852 وهو آخر ما كتبه باستيا، وكان قد وعد الجمهور به لأكثر من سنة وقد تأخر إصداره بسبب فقدان المؤلف المسودة خلال انتقال من بيته في شارع "رود شواريول" الى شارع "رود الجين ". وبعد بحث طويل وغير مجد قرر إعادة كتابة عمله كلية واختار كأساس مبدئي لشروحاته بعض الخطابات التي ألقيت حديثا في الجمعية الوطنية ، وعندما انتهت هذه المهمة راجع نفسه ليجد أنه كان مسرفا في جديته فألقى بالمسودة الثانية إلى النار ثم كتب هذه المخطوطة التي أعدنا طبعا (المحرر).

تقديم

حتى أولئك الذين يمكن أن يشككوا في المكانة المرموقة، التي يحتلها "فردريك باستيا" بوصفه منظرا اقتصاديا، يتفقون على أنه إعلامي عبقري. إذ يصفه "جوزيف شومبيتر" بانه "أذكى وألمع صحافي اقتصادي في التاريخ".

وحيث أن الهدف هو كتابة مقدمة للمجلد الحالي، الذي يحتوي على عدد من أنجح كتاباته التي تستهدف عامة القراء، أظن أنه من الأفضل أن نقبل بهذا الوصف دون تعديل. بل من الممكن أن نقبل بالتقييم القاسي الذي أطلقه "شومبيتر" على "باستيا" حين وصفه بأنه "لم يكن منظرا"، دون أن يلحق الضرر بمكانته بصورة كبيرة، صحيح أن حين حاول، عند نهاية حياته المهنية بوصفه كاتبا، والتي كانت قصيرة للغاية، أن يعطي تبريرا نظريا لمفاهيمه العامة، فإنه لم يحظ برضا المختصين، من المؤكد أنه معجزة كانت ستحصل لو أن رجلا حاول، بعد خمس سنوات فقط من عمله كاتبا منتظما حول الشؤون العامة، وفي ظل مرض مميت كان يطبق عليه بسرعة، لو أنه حاول، وفي أشهر قليلة، الدفاع عن الأفكار التي كان يختلف فيها عن المذهب المقبول، وحقق نجاحا تاما في ذلك، مع ذلك يجوز لنا أن نتساءل إن كانت وفاته المبكرة في سن التاسعة والأربعين وحدها حالت دون تحقيق ذلك. فكتاباته الهجومية المثيرة للجدل، والتي أصبحت بالتالي أهم الكتابات التي خلفها، تثبت، بالطبع، أنه كان يتمتع ببصيرة حول أهمية الأمور، وموهبة تتسم بقدرته على سير الموضوع، كانتا تعطيانه مواد كثيرة لتقديم إسهامات حقيقية في العلم.

لا شيء يوضح ذلك افضل من العنوان الشهير للمقال الأول في هذا الكتاب : "ما يرى وما لا يرى في الاقتصاد السياسي". لم يسبق أن قام أي شخص بالتعبير بهذه الدرجة من الوضوح في جملة واحدة عن الصعوبة الأساسية للسياسة الاقتصادية العقلانية. كما أحب أن أضيف أنه عبر بوضوح كذلك عن الحجة الحاسمة لصالح الحرية الاقتصادية. إن الفكرة التي عبر عنها بهذه الكلمات القليلة هي التي جعلتني أستخدم كلمة "عبقري" في الجملة الافتتاحية. إنه بالتأكيد نص يكن أن نكتب حوله شروحات تعبر عن نظام كامل من سياسة التحرير الاقتصادي. ورغم أنه يشكل عنوان المقال الأول في هذا المجلد، إلا أنه يبين الفكرة الرئيسية لجميع المقالات، يوضح "باستيا" معناها، مرة بعد أخرى، من خلال دحضه للمغالطات التي كانت سائدة في عصره، سأبين فيما بعد أنه على الرغم من أن الآراء التي يحاربها لا تطرح اليوم إلا من خلال غلالة تضفي عليها التطور والعمق، إلا أنها من حيث الأساس لم تتغير بصورة كبيرة منذ عصر "باستيا" لكنني أريد في البداية أن أقول بضع كلمات حول الأهمية العامة لفكرته الرئيسية.

تنص الفكرة ببساطة على أنه إذا كنا نحكم على إجراءات السياسة الاقتصادية فقط من خلال أثارها المباشرة والمتوقعة بصورة ملموسة، فإن من شأن ذلك ألا يحقق نظاما قابلا للنجاح والاستمرار. ليس هذا فحسب، وإنما سيكون من المؤكد أننا سنخنق الحرية بصورة مطردة. ومن هنا، نحول دون ظهور خير يفوق المختلفين من الاستفادة التامة من الظروف الخاصة التي لا يعلمها إلا هم. هكذا، لن

نعلم أبدا ما هي الأفعال النافعة التي نحول دون ظهورها إذا ما قيدنا حرية هؤلاء الأفراد في خدمة أبناء جلدتهم على أي نحو يرغبون. لكن جميع أفعال التدخل تعتبر بمثابة قيود من هذا القبيل، بطبيعة الحال، تتخذ هذه الإجراءات دائما لتحقيق هدف محدد.

وإزاء الآثار المباشرة المتوقعة لمثل هذا الإجراءات الحكومية، سيكون بمقدورنا في كل حالة أن نقارن احتمالية أن تتم الحيلولة دون ظهور إجراءات مجهولة، ولكنها نافعة، يقوم بها بعض الأفراد. وبالتال، إذا تم اتخاذ هذه القرارات، من حالة لأخرى، دون أن تكون محكومة بالارتباط بالحرية باعتبارها مبدأ عاما، فإن من المؤكد أن الحرية ستخسر كل قضاياها. إذ كان "باستا" على حق بالفعل في اعتبار حرية الاختيار مبدأ أخلاقيا لا ينبغي التضحية به أبدا بسبب اعتبارات تتعلق بالملاءمة أو المصلحة الذاتية، لأنه ربما لا يوجد أي جانب من الحرية سيكون بمنأى من الإلغاء إذا كانت ستحترم فقط حين يمكن تحديد الضرر الملموس المترتب على إلغائها.

تركزت حجج "باستيا" على محاربة بعض المغالطات التي تتكرر باستمرار كما كانت تستخدم في أيامه . لن نجد هذه الايام كثيرا من الناس يستخدمونها، وبنفس القدر من السذاجة على اعتبار انه كان ما يزال من الممكن ارتكاب هذه المغالطات، لكن لا اريد للقارئ ان يخدع نفسه بان المغالطات نفسها لم تعد تلعب دورا مهما في النقاش الاقتصادي المعاصر، وانما يتم التعبير عن هذه المغالطات اليوم على نحو اكثر عمقا وهذا بالتالي يجعل الكشف عنها اكثر صعوبة من ذي قبل . فالقارئ

الذياعتاد على تمييز هذه المغالطات النمطية المتكررة سيأخذ حذره، على الاقل، حين يجد النتائج نفسها قد استمدت من حجة يدل ظاهرهاعلى انها حجة لها طابع علمي ان السمة التي تغلب على جل علم الاقتصاد الحديث هي انه يحاول باستخدام حجج جديدة باستمرار ان يثبت صحة هذه الافكار غير المنطقية ذاتها،والتي تبدو جدابة تماما لأن الحكم او الاقوال المأثورة التي تستخلص منها ممتعة ومناسبة للغاية ، الانفاق امر طيب والادخار امر سيء ، الهدر ينفع جماهير الناس والاقتصاد يضرهم المال يكون مفيدا في يد الحكومة اكثر منه حين يكون بين أيدي الناس، من واجب الحكومة ان تعمل على ان يحصل كل فرد على ما يستحقه، وغيرها كثير .

لم تفقد اي ن هذه الافكار قوتها في عصرنا الحاضر. الفرق الوحيد هو ان " باستيا " حين كان يتصدى لها ، كان ينفق ، بصورة عامة ، على جانب المختصين في علم الاقتصاد ضد الاعتقادات الشعبية التي تستغلها الأطراف التي لها مصلحة فيها في حين ان الاقتراحات المماثلة لتلك الافكار يتم الترويج لها اليوم على يد مدرسة قوية من الاقتصاديين من خلال لباس مثير تماما للاعجاب ، ويكون معظمه غير مفهوم للانسان العادي بل أشك ان هناك مغالطة واحدة من بيت المغالطات التي كنا نأمل ان يكون " باستيا " قد قضى عليها الى الأبد، الا وانبعثت من جديدن سأعطي مثالا واحدا على ذلك . هناك حكاية اقتصادية خرافية من أشهر ما كتب " باستيا " وهي حكاية بعنوان " شكوى صانعي الشموع من منافسة الشمس " حيث يطالب صانعو الشموع بحظر النوافذ لأن ذلك يؤدي الى ازدهار صانعي الشموع ، وهذا بدوره

سيؤدي الى ازدهار الجميع . تعليقا على هذه الحكاية ، يضيف كتاب منهج دراسي فرنسي مشهور عن تاريخ الاقتصاد في طبعته الأخيرة الهامش التالي : " ينبغي أن نلاحظ انه وفقا كينيس (واستنادا الى افتراض البطالة ووفقا لنظرية المصاعف) فإن هذه الحجة الخاصة بصانعي الشموع صحيحة بالمعنى الحرفي والتام " .

سيلاحظ القارئ النبيه أنه في حين أن " باستيا " يجهد للتعامل مع كثير من العلاجات الاقتصادية الناجعة وهي حلول مألوفة لنا . إلا أن المخاطر الرئيسية التي نواجهها في عصرنا لا تظهر في ثنايا كتبه ورغم أنه كان لزاما عليه أن يتعامل مع مقترحات غريبة كانت سائدة في زمانه لاستخدام الائتمان ،الا أن التضخم المباشر بفعل العجز الحكومي لم يكن يبدو في عصره من المخاطر الكبيرة ،زيادة الانفاق تعني بالنسبة إليه بالضرورة زيادة فورية في الضرائب .السبب في ذلك هو أنه بالنسبة لجميع الناس الذي شهدوا تضخما كبيرا على امتداد الذاكرة الحية ، فان التراجع المستمر في قيمة النقود لم يكن من الأمور التي كان على الناس أن يتعايشوا معها في عصره ن بالتالي اذا شعر القارئ يميل للشعور بالاستيلاء على المغالطات ذات الطبيعة البسيطة التي غالبا ما يجد " باستيا " أن من الضروري أن يدحضها ، يجدر به أن يتذكر أن أهل فرنسا قبل أكثر من مائة عام كانوا في بعض الجوانب الأخرى على قدر من الحكمة يفوق حكمة جيلنا أضعافا مضاعفة .

فريدريك هايك

في المجال الاقتصادي، لا يُحدثُ العرف والفعل والعادة والقانون تأثيرا واحدا فحسب، وإنما سلسلة من التأثيرات، التي يكون الأول منها وحده مباشرا ومتزامنا مع سببه، فيكون ظاهرا. أما التأثيرات الأخرى فتَحدث تباعا، وتكون خفية. فتغمرنا السعادة إذا تنبأنا بها.

يكمن الفرق بين الاقتصادي الجيد والاقتصادي السيئ في اقتصار الأخير على التأثير المرئي، فيما يأخذ الأول بعين الاعتبار التأثير المرئي والتأثيرات المتوقعة، في نفس الوقت.

لكن هذا الفرق عميق. إذ يحدث دائما أنه عندما تكون النتائج المباشرة مشجعة، تكون النتائج الموالية منذرة بالكوارث، والعكس بالعكس. من هنا يسعى الاقتصادي السيئ وراء نفع راهن ضئيل، يعقبه شرٌ عظيم لاحق. بينما يسعى الاقتصادي الجيد وراء نفع عظيم مستقبلي، مع احتمال وقوع شر حاضر ضئيل. وينطبق الأمر نفسه، بالطبع، على الصحة والأخلاق. غالبا، كلما كانت الثمرة الأولى التي نجنيها من عادة نمارسها طيبة، كلما كانت ثمارها اللاحقة أكثر مرارة. نستشهد هنا بالفسوق والكسل والإسراف. هكذا، عندما يكون المرء مستلبا بفعل ظاهر الأشياء، ولم يتعلّم بعد كيف يتبين الآثار غير المرئية، فإنه ينغمس في عادات قاتلة، لا يقوده ميله الطبيعي فقط، بل يتصرف بطريقة محسوبة كذلك.

يفسر هذا الأمر تطور الإنسانية المسوّم بالألم لا محال. فالجهل الذي يحيط ببدايات الإنسانية الأولى جعلها لا تحدد أفعالها إلا من خلال نتائجها الأولى، والتي

يمكن أن تراها مباشرة. ولم يكن بمستطاعها أن تتعلم حساب العواقب الأخرى، إلا بعض مضي وقت طويل.

وتتعلم الإنسانية هذا الدرس من أستاذين مختلفين جدا: التجربة والبصيرة النافذة. فالتجربة تعلّم بشكل فعال، لكن بصورة موجعة. إنها تفيدنا بكل آثار الفعل، حيث تجعلنا نُحس بها، فننتهي إلى معرفة أن النار تحرق، عندما نكتوي بها. يمكنني، قدر الإمكان تغيير هذا المعلم الفظ بواحد أكثر لطفا: التبصر النافذ . ولهذا السبب ، سأتقصى عواقب بعض الظواهر الاقتصادية، مقارنا بين الظاهر منها والباطن.

1. الزجاجة المكسورة

هل سبق لكم أن عاينتم غضب البرجوازي 'جاك بونوم'[1] عندما قام ابنه المشاكس بتكسير لوح من الزجاج؟ لو حضرتم ذلك المشهد، للاحظتم بالتأكيد أن جميع الحاضرين، الذين كان عددهم ثلاثون شخصا، بدوا متفقين على قول نفس عبارة المواساة لهذا المالك التعيس : "رب ضارة نافعة. إن حوادث من هذا القبيل تساهم في دوران عجلة التجارة. ينبغي أن يعيش الجميع. فما الذي سيحل بصانع الزجاج إذا لم تتكسر تلك الألواح الزجاجية".

غير أن صيغة المواساة تلك تتضمن في طياتها نظرية واضحة للجميع إزاء هذه الحالة البسيطة جدا، إذ أنها ولسوء الحظ هي نفسها التي تحكم، جُلّ مؤسساتنا الاقتصادية.

لو افترضنا أنه يتعين دفع ستة فرنكات من أجل إصلاح ما تحطم، أي أنه إذا كان الحادث الذي وقع سيضخ ستة فرنكات في صندوق صناعة الزجاج، وسيتم تشجيع تلك الصناعة المذكورة بالفرنكات الستة، فإنني أوافق على ذلك، ولا أحتج بأي شكل من الأشكال، ويكون التفكير العقلي صائبا. سيأتي صانع

1 في الفرنسية، يستخدمون جاك بونوم مثل جون بول في الانجليزية، ليمثل الشخص العملي والمسؤول، المتواضع العادي.

الزجاج، سيقوم بعمله، ويحصل على الفرنكات الستة، يفرك يديه ويشكر من أعماق قلبه الطفل المشاكس. هذا ما نراه.

ولكن إذا ما استنتجت، كما يحصل في الغالب، أن من المفيد كسر النوافذ لأنه يساعد في تداول المال، ويؤدي إلى تشجيع الصناعة عموما فأنا ملزم بأن أصيح : ذلك لن ينفع على الإطلاق! فنظريتك تتوقف عند ما يُرى. إنها لا تأخذ في الاعتبار ما لا يُرى.

إن ما لا يُرى هو أن مواطننا، ما دام قد أنفق ستة فرنكات على شيء، لن يكون قادرا على إنفاقها على شيء آخر. ما لا يُرى هو أنه لو لم يكن قد غيّر زجاج نافذة، لكان قد غير، على سبيل المثال، حذاءه المستهلك أو أضاف كتابا آخر إلى مكتبته. وباختصار، لكان قد أنفقها في غرض أو آخر لا يمتلكه الآن .

لنقم إذن بإجراء عملية حسابية للصناعة بوجه عام.

بتكسير لوح الزجاج، سيتم تشجيع الصناعة بالفرنكات الستة؛ هذا ما نراه. ولو أن لوح الزجاج لم يكن قد تكسر، لكان بالإمكان تشجيع صناعة الأحذية (أو أية صناعة أخرى) عبر تلك الفرنكات الستة؛ هذا ما لا نراه.

ولو أخذنا بعين الاعتبار ما لا نراه، لأنه واقع سلبي، وكذا ما نراه، لأنه واقع إيجابي، سندرك أنه ليس ثمة أية مصلحة للصناعة عموما، أو بالنسبة لكامل العمل القومي، سواء تكسرت ألواح الزجاج أم لا.

لنقم الآن بإجراء العملية الحسابية الخاصة بـ'جاك بونوم'.

في الفرضية الأولى، أي تلك المتعلقة باللوح الزجاجي المكسور، يصرف الرجل ستة فرنكات، وسيتاح له، تماما كما من قبل، الاستمتاع بلوح زجاجي. وفي الفرضية الثانية، كان سيصرف الفرنكات الستة على زوج من الأحذية، وكان سيستمتع بها وباللوح الزجاجي في نفس الآن.

وبما أن 'جاك بونوم' جزء من المجتمع، وينبغي الخروج من ذلك بخلاصة، فإن ذلك المجتمع ككل، أخذين بعين الاعتبار أعماله ورفاهيته، قد خسر قيمة اللوح الزجاجي المكسّر.

إن الخلاصة غير المتوقعة التي نصل إليها من خلال هذا التعميم أن: "المجتمع يفقد قيمة الأشياء التي يتم تخريبها جزافا ،" تضاف إلى ذلك المقولة التي ستزرع الخوف في قلوب أنصار الحمائية الاقتصادية ومفادها أن": التكسير والتحطيم والتبذير، لا يعني تشجيع العمل القومي،" أو بشكل أكثر اختصارا: "الدمار ليس ربحا".

ما قولكم، أيها المراقب الصناعي، ما قولكم، يا أتباع الرجل الصالح من سان شامون، الذي حَسَبَ بكل هذه الدقة ما ستجنيه الصناعة من حريق باريس، على اعتبار المنازل التي ينبغي إعادة بنائها؟

أنا آسف على زعزعة حساباته العبقرية، رغم أنه مرّر جوهرها إلى تشريعاتنا. غير أنني أتوسل إليه أن يعيدها من جديد، واضعا في خط الحساب ما لا نراه إلى جانب ما نراه.

ينبغي أن ينتبه القارئ إلى أنه، الدراما القصيرة التي عرضت عليكم، ليست ثمة شخصيتان فقط، بل ثلاثة في. الشخصية الأولى، وهي شخصية 'جاك بونوم'، تُمثل 'المستهلك'، الذي لم يترك له التدمير سوى متعة واحدة بدل اثنتين. الشخصية الثانية، التي يمثلها صانع الزجاج، تظهر لنا 'المنتج' الذي تفيده الحادثة في تشجيع صناعته. الشخصية الثالثة هي التي يمثلها صانع الأحذية (أو صناعة أخرى)، الذي يتعثر عمله بالسبب ذاته. هذه الشخصية الثالثة هي التي نضعها على الدوام في الظل، والتي تعتبر عنصرا أساسيا في المشكل، مجسدة ما لا نراه. وهي نفسها التي ستعلمنا عما قريب أنه ليس أقل عبثا أن يتم تحقيق ربح في ظل وجود ضائقة، تظل في آخر المطاف تدميرا جزئيا. تمعنوا أيضا في جميع الحجج التي نقدمها لصالحه، سوف لن تجدوا سوى صيغة أخرى لهذه المقولة المبتذلة: "ما الذي سيحلّ بصانعي الزجاج، إذا لم يتم تكسير الألواح الزجاجية".

2. التسريح

إن ما ينطبق على الشعب يسري على الفرد. فعندما يبحث الفرد عن إرضاء نفسه، فله أن يرى ما إذا كان إرضاء رغباته يستحق التكلفة التي يستوجبها.

وبالنسبة لأمة ما، يعتبر الأمن أعظم النعم، فإذا كان لا بد لنيله، إعداد عدة من مائة ألف رجل، ومن صرف مئات الملايين من الفرنكات، فلا اعتراض على ذلك، فهي متعة تُشترى بثمن التضحية.

دعونا، إذن، نتفق على مضمون أطروحتي.

يقترح أحد ممثلي الأمة تسريح مئة ألف شخص من العمل بغية تخليص دافعي الضرائب من مئة مليون فرنك كضريبة.

ولنفرض أننا انتصبنا للرد عليه: "إن هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم مائة ألف وهذه المائة مليون فرنك أمر لا مفر منه لأمننا الوطني. إنها تضحية من دونها قد تتمزق فرنسا إلى فصائل داخلية أو يغزوها الأجانب". هنا لا اعتراض لدي على هذه الحجة، التي قد تكون حقيقية أو زائفة في واقع الأمر، والتي لا تنطوي من الناحية النظرية، على أية بدعة اقتصادية.

تبدأ البدعة عندما يتم اعتبار التضحية نفسها كمنفعة، لأنها تعود بالربح على أحد ما.

والحال أنه، إذا لم أكن مخطئا، ما أن يهبط صاحب الاقتراح من المنصة، حتى يندفع خطيب قائلا: "تسريح مئة ألف شخص! كيف تتصور الأمر؟ ماذا سيحلّ بهم؟ من ماذا سيعيشون؟ من أين سيأتون بقوتهم اليومي؟ لكن ألا تعرف أن البطالة متفشية في كل مكان؟ وأن جميع المهن مكتضة؟ فهل تريد أن تقذف بهم إلى سوق العمل، لتزيد التنافس فيها وتخفض معدلات الأجور؟ وعندما يصعب على المرء أن يكسب رزقا هزيلا، هل تكون الدولة سعيدة بأن تعطي الخبز لمائة ألف فرد؟ خذ بعين الاعتبار أكثر من هذا أن الجيش يستهلك نبيذا وملابس وأسلحة. ويكون بالتالي مصدر نشاط للمعامل، وداخل مدن الحاميات العسكرية، ويكون، في نهاية المطاف، أقل من نعمة إلهية بالنسبة للمزودين الكثيرين. أفلا ترتعش لفكرة إلغاء هذا النشاط الصناعي الهائل؟"

يخلص هذا الخطاب، كما نرى، إلى الحفاظ على الجنود المائة ألف، وهي فكرة مجردة ناتجة عن الحاجة إلى الخدمات، كما تنشأ عن الاعتبارات الاقتصادية. وهذه الاعتبارات هي التي أدحضها.

إن المائة ألف شخص، الذين يكلّفون دافعي الضرائب مئة مليون فرنك، يعيشون ويوفرون قوت يوم مزوديهم بما تسمح به مئة مليون فرنك : وهذا هو الظاهر.

غير أن المائة مليون فرنك هذه ، والتي تأتي من جيوب دافعي الضرائب، تكف عن توفير رزق دافعي الضرائب هؤلاء ومزوديهم، بما تسمح بها مئة مليون فرنك: وهذا

هو المستر. فعدّوا، وحددوا بالأرقام، وقولوا لي أين يكمن الربح بالنسبة لجماهير الناس؟

بالنسبة لي، سأقول لكم أين تكون الخسارة. ولتبسيط الأمور بدل الحديث عن مئة ألف شخص ومائة مليون فرنك، لنفكر في شخص واحد وألف فرنك.

ها نحن في قرية 'أ' حيث يقوم المجندون بجولة ويأخذون شخصا. ويقوم محصلو الضرائب هم الآخرون بجولتهم في القرية ذاتها، ويجمعون ألف فرنك. ينقل الشخص والمبلغ إلى 'ميتز'، حيث يقدر لأحدهما أن يعيش بالاعتماد على الآخر لمدة عام دون بذل جهد ما. فلو نظرت إلى 'ميتز'! فقط ستكون صائبا لأن الإجراء إيجابي. لكن لو حولت نظرك نحو القرية 'أ'، فإنك ستحكم على الأمر بطريقة أخرى، لأنك سترى، ما لم تكن أعمى، أن هذه القرية قد خسرت عاملا، وكذا الفرنكات الألف، التي يتقاضاها كأجرة عن عمله، وكذا النشاط الذي يخلقه من حوله من خلال إنفاق هذه الفرنكات الألف.

للوهلة الأولى، يبدو ذلك كأن ثمة تعويضا، حيث أن ما حصل في القرية يحصل في 'ميتز'، وهذا كل ما في الأمر.

لكن ها هنا تكمن الخسارة. في القرية كان الشخص يقلب الأرض ويحرثها، حيث كان منشغلا. أما في 'ميتز'، فهو يتراصف يمينا ويتراصف يسارا، لأنه جندي. إذ المال والحركة لا يختلفان في الحالتين معا: لكن في الحالة الأولى، ثمة ثلاثمائة يوم من

العمل المنتج. وفي الحالة الثانية، ثمة ثلاثمائة يوم من العمل غير المنتج، مع افتراضنا دائما أن جزءا من الجيش لا يعتبر ضروريا للأمن العام.

الآن نأتي إلى التسريح. أنتم تنبهونني إلى فائض من مئة ألف عامل، وإلى التنافس النشيط، وكذا الضغط الذي يمارسه على معدلات الأجور. هذا ما ترونه.

لكن إليكم ما لا ترونه. فأنتم لا ترون أن تسريح مئة ألف جندي لا تساهم في ضياع مئة مليون فرنك، وإنما في إعادة هذا المال إلى دافعي الضرائب. ولا ترون أن ضخ مائة ألف عامل في سوق العمل هو، في الوقت نفسه، رمي لمائة مليون فرنك، تعويضات عملهم؛ ومن ثم، فإن الإجراء نفسه الذي يرفع عرض العمل، يرفع الطلب أيضا، ومن هنا يبقى تخفيض الأجور وهما. إنكم لا ترون أنه توجد قبل التسريح، وبعده أيضا، مئة مليون فرنك موجهة لمائة ألف شخص، وأن الفرق كله يكمن فيما يلي: من قبل، كانت البلاد، تعطي المائة مليون فرنك للمائة ألف شخص دون أن يقدموا عملا. ومن بعد، أصبحت تعطيهم المال لقاء العمل. أنتم لا ترون، في نهاية المطاف، أنه عندما يدفع المرء الضريبة، سواء كان ذلك لجندي مقابل لا شيء أو لعامل في مقابل شيء ما، فإن النتائج التي تلي رواج هذا المال هي نفسها في الحالتين: فقط إن دافع الضرائب في الحالة الثانية يتلقى شيئا، و لا يتلقى شيئا في الأولى. والنتيجة خسارة تامة للأمة.

لا تصمد المغالطة التي أحاربها هنا أمام اختبار التقدم، الذي يعتبر حجر الزاوية لكل المبادئ. إذا تم تعويض كل شيء، وعولجت كل المصالح، فإن ثمة فائدة وطنية

بزيادة حجم الجيش، فلِمَ لا ينخرط من تتوفر فيهم الصفات المطلوبة تحت أعلام بلادهم؟

3 - الضرائب

هل سبق لك أن سمعت أحدا يقول: "إن الضرائب أفضل استثمار. إنها ندى يهب الحياة. انظروا كم من العائلات تبقيها على قيد الحياة، وتتبعوا بخيالكم، فعلها في الصناعة. إنها لا متناهية، إنها كالحياة".

لمواجهة هذا الاعتقاد، أنا ملزم باستعادة التفنيد السابق.

يدرك الاقتصاد السياسي جيدا أن حججه ليست مسلية لدرجة تجعلنا نقول: إن التكرار يبعث على السرور. ولذلك ، وافق الاقتصاد السياسي هذا المثل، كما فعل 'بازيل'،[2] وفقا لاستعماله، مقتنعا تماما بأن التكرار يعلم، على حد قوله.

إن الفوائد التي يتمتع بها موظفو الحكومة عندما يتقاضون رواتبهم هي الظاهر. والمنافع التي تعود على مزوديهم هي الظاهر كذلك. وهذا يبدو للعيان.

غير أن الخسارة التي يحاول دافعو الضرائب التخلص منها هي ما يخفى عن الأنظار، والضرر الذي ينجم عنه بالنسبة لمزوديهم مستتر كذلك، رغم أن هذا الأمر يثير الانتباه ويسترعي الأنظار.

2- في الفصل الثاني من المسرحية (حلاق إشبيلية)، يقول الموسيقي بازيل : (لقد رتبت أمثالا عن طريق التنويعات).

عندما ينفق موظف ما مائة 'سُوّا' إضافيا [والـ'سو' هو عملة فرنسية قديمة]، فإن هذا يتضمن أن دافع الضرائب ينفق أقل من 'سو' فرنك. غير أن نفقة الموظف الحكومي ظاهرة، لأنها تتجسد في حد ذاتها. بينما نفقة دافع الضرائب تتخفى عن الأنظار لأننا– للأسف- نمنعها من أن تكون ظاهرة.

تقارنون الأمة بأرض جافة، والضريبة بالمطر الذي يهب الحياة. فليكن ذلك. لكن ينبغي لكم أن تتساءلوا أيضا حول مصدر هذا المطر، وأن تتساءلوا عما إذا كانت الضريبة، تحديدا، هي التي تضخ الرطوبة في التربة وتجففها.

ينبغي أن تتساءلوا كذلك، إذا كانت التربة تتلقى من هذا الماء النفيس الذي يمنحه المطر أكثر مما تفقده بفعل التبخر.

ما هو إيجابي جدا هو أنه عندما يعد 'جاك بونوم' مائة سو فرنك، ويقدمها لجابي الضرائب، فإنه لا يستلم شيئا بالمقابل. وحينما ينفق موظف ما، بعدئذ، هذا المبلغ المالي ويعاد إلى 'جاك بونوم'، فإن ذلك يتم مقابل قيمة تساوي قيمة القمح أو العمل. والنتيجة النهائية خسارة جاك خمسة فرنكات.

ومن الصحيح تماما أن الموظف يقدم، في الغالب، أو على الدوام تقريبا إذا أردنا القول، خدمة مقابل ذلك لـ'جاك بونوم'. وفي هذه الحالة، ليست هناك أية خسارة لدى هذا الطرف أو ذاك، بل هناك تبادل فحسب. فضلا عن هذا، فإن حجتي لا تنصبّ، بأية حال، على الوظائف النافعة. أنا أقول ما يلي: إذا أردت وظيفة ما، فبرهن على فائدتها. بيّن أن قيمتها بالنسبة لـ'جاك بونوم' تساوي مقابل ما تكلفه بمقتضى الخدمات

التي تقدمها له. لكن بصرف النظر عن المنفعة الذاتية، لا تقدموا حجة نفعها الذي يعود على الموظف وأسرته وأولئك الذي يلبون احتياجاته. لا تبرروا ذلك بكونها تشجع العمل.

عندما يعطي 'جاك بونوم' مئة سو لموظف حكومي مقابل خدمة نافعة حقا، فهذا يشبه بالضبط ما يحصل عندما يعطي مئة سو لإسكافي مقابل زوج من الأحذية، إنها عملية أخذ وعطاء. لكن عندما يسلم 'جاك بونوم' مئة سو لموظف حكومي ولا يتلقى خدمة في مقابل ذلك، أو يتعرض بالأحرى للإزعاج، فكأنه يعطي نقوده للص. ولا فائدة من القول إن الموظف سينفق هذا المبلغ المالي على النفع العام للشغل الوطني. وبقدر ما يستطيع اللص أن ينتفع بها، بقدر ما قد يلتقي 'جاك بونوم' في طريقه إما طفيليا فوق شرعي، وإما طفيليا شرعيا.

لنتعود، إذن، على ألا نحكم على الأمور بما نراه، وإنما بما لا نراه كذلك.

كنت العام الماضي عضوا في لجنة المال، حيث كان أعضاء المعارضة المنضوون في الجمعية الدستورية لا يُقصَون، من الناحية التنظيمية، من جميع اللجان. هكذا، تصرفت الجمعية الدستورية بحكمة، وقد سمعنا السيد 'تيير'[3] يقول: "قضيت حياتي أواجه رجال الحزب المناصر للسلطة الشرعية والحزب الكهنوتي. و منذ أن أحدق بنا

3- أدولف تيير(1797-1877)، رجل دولة ومؤرخ فرنسي متميز. أصبح نائبا ورئيسا للوزراء (1836 و1840). كما انتخب رئيسا للجمهورية الثالثة عام 1871.

خطر مشترك، ومنذ أن أصبحت أتردد عليهم، وعرفتهم وتبادلت معهم أحاديث حميمة، أدركت أنهم ليسوا وحوشا كما تصورتهم."

أجل، تصبح الخصومات مبالغا فيها، وتشتعل شرارة الكراهية بين الأحزاب غير المنصهرة. فإذا سمحت الأغلبية باختراق بعض أعضاء الأقلية لدوائر اللجان، فربما سيعترفون، كل على حدة، بأن الأفكار ليست متباعدة إلى ذلك الحد، وعلى نحو خاص، بأن نواياهم ليست فاسدة، كما يفترضون.

ومهما يكن الأمر، كنت في العام الماضي عضوا في لجنة المالية. كلما تحدث زميل لنا عن تحديد رقم معتدل لمعاشات رئيس الجمهورية والوزراء والسفراء، كان يقال له: "لتحقيق المصلحة، يجب أن نحيط مناصب معينة بهالة من التقدير والجلال. وهذه هي الطريقة التي تجتذب بها إلى هذه المناصب رجالا يستحقونها. إذ توجه العديد من المصائب إلى رئيس الجمهورية، حيث يعتبر التمثيل داخل الصالونات الوزارية والدبلوماسية جزءا من آلية الحكومات الدستورية... الخ).

ومهما تكن هذه الحجج مثيرة للجدل، فإنها تستحق بالتأكيد اختبارا حقيقيا. فهي تقوم على المصلحة العامة، المقدرة على نحو سليم أو خاطئ.

غير أن ما يثير التمرد في وعيي باعتباري اقتصاديا، وما يجعلني أخجل لشهرة بلادي الفكرية، هو عندما نصل إلى الابتذال العبثي المرحب به على الدوام:

"بالإضافة إلى هذا، إن رفاهية موظفي الحكومة السامين تشجع الفنون والصناعة والشغل. فرئيس الدولة ووزراؤه لا يمكنهم أن يقيموا مآدب وحفلات من دون أن يسكبوا الحياة في كل شرايين الجسد الاجتماعي. إذ من شأن تقليص معاشاتهم تجويع الصناعة الباريسية، وكذا الصناعة الوطنية."

من فضلكم أيها السادة، احترموا، على الأقل، المنطق، ولا تأتوا لتقولوا أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، خشية عدم مصادقتها إلا على زيادة مبلغ مختلف، إما باعتمادها من أعلى إلى الأسفل، أو من أسفل إلى أعلى.

ماذا؟ لنفرض أني أرتب لاستخدام عامل غير ماهر ليحفر قناة في حقلي لقاء مبلغ مائة سو. وما أن أختم الاتفاق حتى يأخذ جابي الضرائب مائة سو مني ويعطيها لوزير الداخلية، فيتوقف مشروعي، حيث سيضيف الوزير طَبَقا آخر لعشائه. فعلى أي أساس تتجرؤون أنتم على تأكيد أن هذا الإنفاق الرسمي هو إضافة للصناعة الوطنية؟ ألا تدركون أن الأمر يتعلق فقط بنقل الرغبة والعمل؟ إذ أن مائدة الوزير معدة جيدا. هذا صحيح. لكن مزارعا يملك حقلا غير مجفف من الماء. وهذا صحيح بنفس القدر. ستقولون إن متعهدا من متعهدي توفير الطعام كسب مئة سو. أوافقكم على ذلك. لكن وافقوني على أن حفار قنوات ريفي قد خسر خمسة فرنكات. إن كل ما نستطيع قوله هو أن الطبق الرسمي والمتعهد هما الظاهران. أما الحقل المغمور بالماء والحفار العاطل عن العمل، فهذا ما لا نراه.

يا إلهي! كم هو متعِب في الاقتصاد السياسي البرهنة على أن إضافة اثنين إلى اثنين تساوي أربعة. فإذا أفلحتم في فعل ذلك، يصيح الناس: "من الواضح جدا أن ذلك مُضجر" وبعدها يصوّتون كما لو كنتم لم تبرهنوا على أي شيء إطلاقا.

4. المسارح والفنون الجميلة

هل ينبغي أن تدعم الدولة الفنون ماليا؟ ثمة بالتأكيد الكثير مما يمكن قوله لتأييد هذا الموضوع أو معارضته.

يمكن للمرء أن يقول، تأييدا لنظام الدعم، إن الفنون توسع آفاق روح الأمة، تهذبها، وتضفي عليها مسحة شاعرية؛ بحيث أنها تنتزعها من الانشغالات المادية، وتمنحها الإحساس بالجمال، وبذلك تتصرف، على نحو مشجع، تجاه عاداتها وتقاليدها وأخلاقها، بل وفي صناعتها. إذ بوسع المرء أن يتساءل عن مكانة الموسيقى في فرنسا من دون المسرح الإيطالي والمعهد الموسيقي، ومكانة الفن الدرامي من دون المسرح الفرنسي، والرسم والنحت من دون تحفنا المجمعة ومتاحفنا. يمكن للمرء أن يذهب أبعد من ذلك ويتساءل عن مكانة هذا الذوق الرفيع المتطور، الذي يمثل الهبة النبيلة للعمل الفرنسي الباعث أيضا بإبداعاته على مختلف أنحاء العالم، في غياب هيمنة المركز؛ ومن ثم، إعانة الفنون الجميلة. فعندما تتوفر هذه النتائج، ألن يكون من الحُمق التخلي عن الاقتطاعات القليلة التي يقدمها المواطنون، والتي تحقق، في النهاية، تفوقهم ومجدهم في المحيط الأوربي؟

بالنظر إلى هذه الأسباب وأسباب أخرى لا أجادل في قوتها، فإنه يمكننا أن نقارنها بأخرى أقل قوة. ثمة في المقام الأول، كما يمكننا القول، مسألة العدالة التوزيعية. هل يمكن أن يكون من حق المشرّع أن يذهب إلى حد السماح بتخفيض أجر الحرفي،

ليضيف الأرباح إلى الفنان؟ لقد قال السيد 'دو لا مارتين'[4]: "إذا توقفتم عن دعم المسرح، فأين ستتوقفون في هذا المسار؟ ألن تكونوا مجبرين، من الناحية المنطقية، على التخلص من جامعاتكم ومتاحفكم ومعاهدكم ومكتباتكم؟" يمكننا أن نرد على هذا القول: "إذا أردتم أن تدعموا كل ما هو جيد ونافع، فأين ستتوقفون داخل هذا المسار؟ ألن تكونوا مجبرين، من الناحية المنطقية على وضع لائحة مدنية للزراعة والصناعة والتجارة والمعونات الخيرية والتعليم؟" بعد هذا، أليس من المؤكد أن يشجع الدعم تقدم الفنون؟ سؤال يبقى مستعصيا على الحل، حيث نرى بأعيننا أن المسارح المزدهرة هي تلك التي تؤمن استمرارها اعتمادا على مداخيلها.

وأخيرا، وبالنظر إلى اعتبارات من درجة أعلى، بالإمكان ملاحظة أن الحاجات والرغبات تولّد الواحدة الأخرى، وترتقي في مناطق أكثر صفاءً؛ بحيث تسمح الثروة القومية بإشباعها، وأن على الحكومة أن تتدخل في هذه العملية، طالما أنها تعرف، في حالة معينة من حالات الثروة الراهنة، كيف تحفّز صناعات الترف بالضرائب من دون الإضرار بالصناعات الأساسية، وتسبب انتكاس صناعات الحاجة، مستثمرة بالتالي سوق الحضارة الطبيعي. كما يمكن أن نلاحظ أن الانتقال المصطنع للحاجات والأذواق والعمل والسكان يضع الأمم في وضع هش وخطير لم يعد يملك قاعدة صلبة.

4- ألفونس ماري لويس دو لا مارتين (1790-1867): واحد من شعراء الرومانسية الفرنسية العظام، ورجل دولة متميز ساهم في تأسيس الجمهورية بعد ثورة 1848 .

هذه هي بعض الأسباب التي يقدمها خصوم تدخل الدولة فيما يتعلق بالنظام الذي يعتقد المواطنون بأنه قد يفي بإشباع حاجاتهم ورغباتهم؛ ويوجه، بعد ذلك، نشاطهم. إنني أعترف بأنني أحد هؤلاء الذين يرون أن الخيار، والدافع ينبغي أن يأتي من القاعدة، وليس من الأعلى؛ أي من المواطنين، لا من المشرّع. ويبدو لي أن العقيدة المضادة تؤدي إلى إلغاء الحرية والكرامة الإنسانيتين.

لكن هل نعرف، من خلال استنتاج زائف بقدر ما هو جائز، بماذا نتهم الاقتصاديين الآن؟ حين نعارض الإعانات المالية الحكومية، يتهموننا بمعارضة الشيء الذي ارتبط بالدعم ماليا، وبكوننا أعداء لكل أنواع النشاط، لأننا نريد أن تكون هذه الأنشطة حرة من جهة، وأن تبحث في ذاتها عما يشكل جزاءً صرفا لها من جهة ثانية. هكذا، هل نطالب ألا تتدخل الدولة، عن طريق الضرائب، في الشؤون الدينية؟ إذن، نحن ملحدون. هل نطالب ألا تتدخل الدولة، عن طريق الضرائب، في التعليم؟ إذن، نحن نكره التنوير. هل يمكن أن نقول إن الدولة ينبغي ألا تعطي، عن طريق الضرائب، قيمة لكلفة الأرض أو لنظام صناعي ما؟ فنحن إذن أعداء الملكية والعمل. هل نتصور أن الدولة يجب ألا تدعم الفنانين؟ فنحن برابرة لا نرى في الفنون أية فائدة.

أحتج بشدة على هذه الاستنتاجات. بعيدا عن إضمار هذه الفكرة العبثية التي تفيد إلغاء الدين والتعليم والملكية والعمل والفنون عندما نطالب بأن تحمي الدولة التطور الحر في كل هذه النظم من النشاط الإنساني من دون استئجار بعضها بعضا، إننا نعتقد، على العكس من ذلك، أن جميع قوى المجتمع الحيوية هذه، ينبغي أن

تتطور بشكل متناغم في ظل تأثير الحرية، وألا تصبح أي واحدة منها، كما يحصل اليوم، مصدرا للمتاعب والانتهاكات والاستبداد والاضطراب.

يعتقد خصومنا، أن النشاط الذي لا يتلقى الدعم المالي الحكومي ولا يتسم بالتنظيم نشاط ملغى. نحن نرى العكس، لأنهم يؤمنون بالمشرّع، لا بالإنسانية، أما نحن، فنؤمن بالإنسانية، لا بالمشرّع.

ولذلك ، قال 'دو لامارتين': "على أساس هذا المبدأ كان علينا أن نبطل العروض العامة التي تمثّل صلب شرف بلادنا وثروته."

أجيب السيد 'دو لامارتين' بالقول: من وجهة نظرك هذه، يفيد عدم تقديم الدعم الإلغاء لأنك، وانطلاقا من هذا المعطى القائل إن الشيء لا يوجد إلا بإدارة الدولة، تستنتج أن لا شيء يحيا ما لم تبقه الضرائب حيا. لكني أرد عليك المثال الذي اخترته، وأبين أن أكبر المعارض وأنبلها ذلك القائم على فكرة أكثر ليبرالية وشمولية، بل يمكنني أن أستخدم كلمة 'إنسانية' التي لا مبالغة فيها هنا، هو المعرض الذي يجري التحضير له الآن في لندن،[5] وهو الوحيد الذي لا تتدخل فيه حكومة ولا تدعمه ضرائب.

5- إشارة إلى (المعرض العظيم)، في هايد بارك، لندن عام 1851، برعاية جمعية لندن للفنون، المكرسة لتطوير الفنون والصناعات ، وكان الأول في سلسلة معارض دولية كبرى ، واشتهر بقصر الكريستال الذي عرضت فيه المعروضات، وقد أشرف عليه الأمير ألبرت، زوج الملكة فيكتوريا

لنعد إلى الفنون الجميلة، أكرر القول إننا نستطيع أن نقدم أسبابا وجيهة لصالح نظام تقديم الدعم المالي أو ضده. إذ يفهم القارئ أني لست في حاجة، وفقا للغرض الخاص من هذه المقالة، إلى تبيان هذه الأسباب أو التقرير في واحد من بينها.

إلا أن السيد 'دو لامارتين' قد قدم حجة لا يمكنني تركها تمر في صمت، لأنها تدخل في دائرة محددة بعناية بالغة من دوائر هذه الدراسة الاقتصادية.

فقد قال:

تتلخص المسألة الاقتصادية، فيما يتعلق بالمسارح، في كلمة واحدة: الشغل.

مهما تكن طبيعة الشغل، فإنه عمل خصب مثمر مثل أي نوع آخر من الأعمال في وطن ما. والمسارح، كما تعلمون، تضمن القوت لما لا يقل عن ثمانين ألف عامل من جميع الأصناف– صباغين وبناءين ومزخرفين ومهندسين ومعماريين وعمّال الملابس، الخ - الذين يعتبرون عصب الحياة في أحياء كثيرة من هذه العاصمة، وبهذا، ينبغي أن يحصلوا على تعاطفهم! تعاطفهم؟ هذا يعني أن يحصلوا على دعمكم.

وإليكم المزيد:

تتجلى متع باريس في العمل واستهلاك الشقق، وتكمن رفاهية الأغنياء في الأجر وتوفير الخبز لمائتي ألف عامل من كل صنف يعيشون على صناعة المسارح المعقدة جدا على امتداد الجمهورية، ويحصلون من هذه المتع النبيلة، التي تجسد صورة فرنسا، على غذاء حياتهم، كما يوفرون من خلالها حاجات أسرهم وأطفالهم. لهؤلاء تعطون هذا

المبلغ الذي يصل إلى ستين ألف فرنك. (جيد جدا! جيد جدا! صفّقوا كثيرا.) من جانبي، أنا ملزم بالقول: سيء جدا! سيء جدا! يقتصر، بالطبع، حمل هذا الحكم على الحجة الاقتصادية التي هي موضوعنا في هذا السياق.

أجل، ينبغي أن يعود هذا المبلغ الآنف الذكر، لعمال المسارح، على الأقل جزئيا، وقد يضيع جزء منه في الطريق. ولو أمعن المرء النظر في القضية، فإنه يكتشف أن الحلوى ستجد طريقها إلى مكان آخر، حيث سيسعد العمال إذا تبقى لهم فتات منها! لكني أريد التأكيد على أن الدعم كله سيخصص للصباغين والمزخرفين وشغيلة الملابس والحلاقين، الخ. وهذا هو الظاهر.

لكن من أين يأتي؟ ها هو الوجه الآخر من السؤال، الذي لا يقل تفحصه أهمية عن الوجه الأول. ما هو مصدر هذه الفرنكات الستين ألف؟ وماذا سيكون مصيرها إذا لم يوجهها تصويت داخل الجمعية الوطنية إلى شارع ريفولي أولا ، ومن ثم، إلى شارع غرونيل؟ وهذا هو الخفي عن الأنظار.

بالتأكيد، لن يجرؤ أحد على مساندة الفكرة التي مفادها أن القانون التشريعي أخرج هذا المبلغ من صندوق الاقتراع، وأنه زيادة صرفة في الثروة الوطنية. ذلك أنه لولا هذا التصويت العجيب، لقُدّر لهذه الفرنكات الستين ألف أن تبقى خفية غير محسوسة. لا بد من التأكيد أن ما باستطاعة الأغلبية أن تفعله هو أن تقرر أن المال سينقل من مكان لآخر، وأنه لن يصل إلى وجهة ما، إلا لأنه حيد به عن وجهة أخرى.

وطالما أن الأمور تسير على هذه الحال، فإن من الواضح أن دافع الضرائب، الذي فُرض عليه دفع فرنك واحد، لن يتمكن من التصرف في هذا الفرنك من جديد. كما يتضح أنه سيحرم من إشباع رغبة ما بهذا الفرنك، وأن عاملا ما، مهما يكن، كان من المفروض أن يوفر له هذه الرغبة، سيحرم هو الآخر من الأجر.

إننا، إذن، لا نقوم بهذا الوهم الوافي الذي يفيد الاعتقاد بأن تصويت 16 مايو/ أيار يضيف شيئا مهما للرفاهية وللصالح العام. إنه فقط يعيد توزيع الممتلكات، كما يعيد توزيع الأجور، وهذا كل ما في الأمر.

فهل نقول إن نوعا من الإشباع ونوعا من العمل يحلان محل رغبة وعمل أكثر إلحاحا وأكثر أخلاقية ومعقولية؟

يمكنني أن أكافح في هذا المجال. يمكنني أن أقول إنكم عندما تنتزعون الفرنكات الستين ألف من دافعي الضرائب، فإنكم تخفضون أجور الفلاحين وحفاري القنوات والنجارين والحدادين، وتزيدون بنفس المقدار أجور المغنين والحلاقين والمزخرفين وشغيلة الملابس والأزياء. ولا شيء يثبت أن هذه الطبقة الأخيرة أكثر أهمية من الأخرى. فالسيد 'لامارتين' لا يزعم هذا، حيث يقول إن عمل المسارح خصب ومثمر جدا (لكنه لا يفوق) أي مجال آخر لا أكثر، وهو ما يمكن الطعن فيه، لأن أفضل برهان على أن العمل المسرحي لا يعتبر أكثر إنتاجية من العمل الآخر هو أن الأخير مدعو لتقديم إعانة مالية للأول.

غير أن هذه المقارنة بين القيمة والاستحقاق الذاتي لمختلف طبائع الأعمال لا تدخل في مجال اهتمامي الراهن. فكل ما علي فعله هنا، هو أن أبين أن السيد 'لامارتين' وأولئك الذين صفقوا لحجته نظروا، بالعين اليسرى، إلى الأجور التي توصل بها مزودو الممثلين، لكن كان عليهم أن ينظروا، بالعين اليمنى، إلى الأجور التي خسرها مزودو دافعي الضرائب. ونظرا لعدم تحقق ذلك، وإذا كانوا منطقيين في تصوراتهم، فإنهم سيستمرون في طلب إعانات مالية إلى ما لا نهاية. فما ينطبق على فرنك واحد، ينطبق كذلك على ستين ألف فرنك، وما يصح في أحوال مماثلة، يسري كذلك على مليار فرنك.

عندما يتعلق الأمر بالضرائب، أيها السادة، فلتبرهنوا على نفعها بمبررات ذات أساس صلب، لا بهذا التأكيد الباعث على الأسى؛ إذ "أن النفقات العامة تمكّن الطبقة العاملة من العيش." إن هذه المقولة تتكتم على حقيقة أساسية، مع العلم أن النفقات العمومية تحل دائما محل نفقات خاصة؛ ومن ثم، تكون مصدر رزق عامل بدل عامل آخر، لكنه لا يضيف شيئا إلى نصيب الطبقة العاملة ككل. فحجتكم تساير العصر السائد، لكنها عبثية جدا، لأن التعليل غير صحيح.

5 . الأشغال العمومية

أن تطمئن أمة ما على أن مقاولة كبرى يجب أن تدرّ ربحا على المجتمع، فإنها تجعل تنفيذها قائما على اقتطاعات جماعية. هنا لم يعد أي شيء طبيعيا. غير إني أفقد صبري، وأعترف بذلك، حين أسمع من يزعم هذه المغالطة الاقتصادية لتأييد مثل هذا الحل:"إنها بالأحرى وسيلة لخلق الشغل للعمال."

تدشن الدولة طريقا وتبني قصرا وتصلح شارعا وتحفر قناة. وهي بهذه المشاريع توفر شغلا لبعض العمال. هذا ما نراه. لكنها تحرم كادحين آخرين معينين من الخدمة وهذا ما لا نراه.

ها هو طريق تحت الإنجاز، حيث يأتي ألف عامل إلى الورش كل صباح، وينسحبون منها كل مساء، ويتسلمون أجورهم. هذا أمر مؤكد. فلو لم يتم إقرار إنجاز الطريق، ولو لم يتم التصويت على ميزانيته المالية، لما عثر هؤلاء الشجعان على عمل أو كسبوا هذه الأجور. وهذا أمر مؤكد كذلك.

لكن هل هذا كل شيء؟ ألا تتضمن العملية، في شموليتها، شيئا آخر؟ عندما يدلي السيد 'دوبان'[6] بتصريحاته الطقوسية: "لقد تبنيت الجمعية"، فهل تهبط ملايين الفرنكات بمعجزة على شعاع من أشعة القمر داخل خزانتي السيد 'فولد' والسيد

6- تشارد دوبان (1784-1874) اقتصادي ومهندس فرنسي متميز واستاد في معهد الفنون والحرف ونائب وسيناتور.

'بينو'؟[7] ألا ينبغي على الدولة، حتى تكون العملية تامة، كما نقول، أن تنظم المداخيل كما ينبغي أن تنظم النفقات؟ أليس عليها أن تبعث جباة الضرائب إلى القرى، وأن تدفع دافعي ضرائبها إلى المساهمة؟

ادرسوا، إذن السؤال بشقيه، مع التأكد من الوجهة التي تحددها الدولة لملايين الفرنكات المصوّت عليها، ولا تهملوا التأكد أيضا من الوجهة التي من المفترض أن يحددها دافعو الضرائب- ولم يعودوا يستطيعون تحديدها- لهذه الملايين ذاتها. هكذا، ستدركون أن المقاولة العمومية تعتبر عملة ذات وجهين: الأول يتضمن صورة عامل مشغول، حيث يوحي هذا الوجه بما نراه. وعلى الوجه الآخر عامل عاطل عن العمل، إذ يوحي هذا الوجه بما لا نراه.

هذا القياس الفاسد الذي أحاربه في هذه المقالة يتسم بخطورة أكبر عند تطبيقه على الأشغال العمومية، بحيث أنه يؤدي إلى تبرير المقاولات المسرفة الأكثر جنونا. فعندما يكون لسكة حديدية أو جسر فائدة عينية، يكفي مساءلة هذه الفائدة. لكن إذا لم نستطع ذلك، فماذا يمكن أن نفعل؟ نلجأ إلى هذا التمويه: "يجب توفير الشغل للعمال." هذا يعني أننا نأمر بقلب تربة 'حديقة مارس' (Champ de Mars) وإعادة قلبها.[8]

7- إثيل فولد (1800-) سياسي وخبير مالي جين مارتيال بينو (1805-1855) مهندس وسياسي، ووزير المالية عام 1852.

8- في الأصل أرض استعراض في باريس على الضفة اليسرى من نهر السين، والشامب دي مارس الآن متنزه بين برج إيفيل والأكاديمية العسكرية.

وكما نعلم، كان نابليون العظيم يعتقد أنه يقوم بعمل خيري عندما يحفر خنادق ويردمها من بعد. كان يقول ذلك: "مهما تكن النتيجة يجب ألا نرى سوى الثروة تعم الطبقات العاملة".

دعونا نذهب إلى عمق الأشياء. فالمال يوهمنا. إن طلب الاشتراك، في صيغة أموال، من جميع المواطنين في عمل مشترك هو، في الواقع، مطالبتهم باشتراك طبيعي لأن كل واحد منهم يحصل، من خلال العمل، على مبلغ الضريبة، التي يدفعها. والحال أنه لو جمعنا كل المواطنين للقيام بعمل نافع يعود بالخير على الجميع، لأمكننا فهم الأمر، بحيث سيكون التعويض متضمنا في نتائج العمل ذاته. لكن بعد استدعائهم وإجبارهم على تعبيد طرق لن يسلكها أحد، وبناء قصور لن يسكنها إنسان، وذلك تحت ذريعة توفير شغل لهم، فسيكون الأمر عبثا، وسيكون هناك بالتأكيد مبرر لاعتراضهم بالقول: ليس أمامنا سوى أن نقوم بهذا العمل، لكننا نفضل أن نعمل لحسابنا الخاص.

إن الإجراء الذي يقتضي دفع المواطنين إلى المساهمة بالمال، بدل العمل، لا يغير شيئا في النتائج العامة. غير أن الخسارة، بهذا الإجراء الأخير، تكون مشتركة بين الجميع. أما بالإجراء الأول، فينجو الذين تشغلهم الدولة، من الخسارة، بإضافتها إلى الخسارة التي تكبدها مواطنوهم من قبل.

في الدستور مادة تقول: "على المجتمع أن يدعم ويشجع تطور الشغل، عبر إحداث الدولة والإدارات والجماعات الحضرية أشغالا عمومية تستجيب لتوظيف العاطلين عن العمل."

قد يكون لتدخل دافع الضرائب هذا آثارا جيدة باعتباره إجراء مؤقتا، في زمن الأزمات، وخلال الشتاء القارس. فهو يقوم بدوره بطريقة تشبه التأمينات، حيث لا يضيف أي شيء إلى العمل أو الأجور، لكنه يقتطع العمل والأجور من الأوقات الاعتيادية، ليستغلها في الأوقات العصيبة، مع خسارة معينة بالطبع. ولا يعتبر هذا الإجراء، على المدى الطويل، بوصفه إجراء دائما وعاما وتنظيميا، سوى خدعة مدمرة وأمرا مستحيلا وتناقضا يكشف عن عمل منشط ظاهر للعيان، ويخفي أعمالا كثيرة مجهضة لا تبدو للعيان.

6. الوسطاء

المجتمع هو عبارة عن مجموع الخدمات التي يقدمها الأشخاص بعضهم لبعض، قسرا أو طوعا، أي يتعلق الأمر بالخدمات العمومية والخدمات الخاصة. قد تدوم الخدمات الأولى التي يرفضها القانون وينظمها، وذلك لأنها تبقى مدة طويلة، وليس من السهل دائما تغييرها إلا عند الضرورة، وتحتفظ مع هذا، باسم الخدمات العامة، حتى وإن لم تعد خدمات عمومية، أو لم تعد تسبب إزعاجا عاما. أما الخدمات الثانية فهي تنتمي إلى حقل الإرادة، أي حقل المسؤولية الفردية، حيث يعطي كل واحد ويأخذ حسب رغبته أو قدرته بعد المساومة. فهي تدعي لنفسها دائما نفعا عينيا، يقاس على وجه الدقة بقيمتها التفاضلية.

وهذا هو السبب الكامن وراء ركود الخدمات الأولى في غالب الأحيان، بينما تحتكم الثانية لقانون التطور.

وبينما يؤدي التطور المبالغ فيه للخدمات العمومية إلى تبديد القوى التي يرتكز عليها، وإلى زرع نزعة طفيلية قاتلة داخل المجتمع، إلا أننا نجد أن الكثير من الطوائف المعاصرة التي تضفي هذا الطابع على الخدمات الحرة والخاصة، تسعى إلى تحويل المهن إلى وظائف.

تقف هذه الطوائف بقوة ضد من تسميهم بالوسطاء. وتود إلغاء الرأسمالي والمصرفي والمضارب والمقاول والتاجر والمساوم، متهمة إياهم بالتدخل بين المنتج

والمستهلك من أجل سلبهما معا، دون إعطائهما أية قيمة - أو بالأحرى تود نقل العمل الذي ينجزونه إلى الدولة لأن هذا العمل لن يلغى.

وتوضح سفسطة الاشتراكيين هذه حول هذا الموضوع ما يؤديه الجمهور للوسطاء مقابل خدماتهم وإخفاء ما ينبغي أن يدفعه للدولة. إن الأمر يتعلق دائما بالصراع بين ما يثير العين وما يبدو فقط للعقل، بين الظاهر والخفي.

حدث أن سعت المدارس الاشتراكية، وبشكل خاص سنة 1847 بمناسبة المجاعة،[9] إلى نشر نظريتها القاتلة ونجحت في ذلك. إذ كانت تعرف جيدا أن الدعاية الأكثر عبثا تحظى ببعض الحظوظ لدى الناس الذين يعانون الجوع.

وهكذا، بدأت تلك المدارس، في استعمال كلمات رنانة مثل استغلال الإنسان للإنسان والمضاربة بالجوع والاحتكار، وبتشويه التجارة وإسدال الستار على منافعها. وتساءلت هذه المدارس: "لماذا ندع للتجار مهمة استقدام المواد الغذائية من الولايات المتحدة الأمريكية؟ لماذا لا تنظم الدولة والإدارات والبلديات مصلحة المؤن ومخازن الاحتياط؟ ستبيع بكلفة الدخل، وسيتحرر الشعب الفقير، من الجزية التي يؤديها للتجارة الحرة، أي الأنانية والفردانية والفوضوية.

إن الجزية التي يتم دفعها للتجارة هي الظاهرة للعيان. أما الضريبة التي يدفعها الشعب للدولة ولوكلائها في النظام الاشتراكي فهي تجسد ما لا نراه. فما الذي تقتضيه الضريبة

9- أدت حالات النقص في محاصيل الحبوب والبطاطس في شمال أوربا عام 1846 إلى ارتفاع في الأسعار عام 1847، سنة "الخبز العزيز" والكساد الزراعي والصناعي والمالي.

المزعومة التي يدفعها الشعب للتجارة؟ إنها تقتضي أن يتبادل شخصان المصالح بحرية تامة في ظل التنافس وبسعر يتفق عليه بعد المساومة. فعندما تكون المعدة الجائعة في باريس، وتكون الحنطة التي يمكن أن تشبعها في 'أوديسا'، فإن المعاناة لن تتوقف حتى تقترب الحنطة من المعدة. إذ ثمة ثلاثة طرق ليتم هذا الاقتراب:1) يمكن للأشخاص الجياع أن يذهبوا للبحث عن الحنطة، 2) ويمكنهم أن يثقوا بمن يقومون بهذه المهن، 3) ويمكنهم الاقتطاع وتكليف الموظفين العموميين بهذه العملية. فأي هذه الطرق الثلاثة هي الأكثر نفعا؟

نجد أنه في جميع الأزمان وفي كل البلدان، وداخل الشعوب الأكثر حرية وتنورا وخبرة، غالبا ما يختار الأفراد، وأحيانا بشكل طوعي الطريقة الثانية، وأنا أقر بأن هذا كاف في رأيي للافتراض أن هذا الجانب هو الأفضل، حيث لا يقبل عقلي بأن ينخدع جمهور الجنس البشري في مسألة تمسه عن قرب.

على كل حال، دعونا نتفحص المسألة.

أن يرحل ستة وثلاثون مليون مواطن إلى 'أوديسا' بحثا عن الحنطة التي يحتاجون إليها هو أمر صعب التنفيذ وبشكل جوهري. إذ تعتبر الوسيلة الأولى دون فائدة، حيث لا يمكن للمستهلكين التصرف بأنفسهم إلا باللجوء إلى الوسطاء أو الموظفين أم التجار.

ونلاحظ مع ذلك أن الوسيلة الأولى ستكون طبيعية أكثر من حيث العمق، وعلى من يشعر بالجوع أن يذهب للبحث عن الحنطة. إنها مهمة تناط به وخدمة يدين بها. فإذا ما قام أي شخص آخر، مهما تكن صفته، بتقديم هذه الخدمة له ونفذ المهمة بدلا منه،

فإن لهذا الشخص الآخر حقا في التعويض. فما أقوله هنا هو أن خدمات الوسطاء تحمل في طياتها مبدأ التعويض. ومهما يكن الأمر، وبما أننا يجب أن نلجأ إلى من يسمونهم الاشتراكيون بالطفيليين، فيمكن أن نتسائل أيهما هو الطفيلي الأقل تكلفة التاجر أم الموظف؟

فالتجارة (التي أفترض أنها حرة، وخلاف ذلك كيف يمكنني التدقيق في الأمر؟)، كما أقول، لها مصلحة دراسة المواسم، والتأكد يوميا من حالة المحاصيل، والحصول على المعلومات من كل أنحاء العالم، وتوقع الحاجات، وأخذ الحيطة والحذر مسبقا.

للتجارة سفنٌ على أهبة الاستعداد دائما، ومراسلون في كل مكان، وتتجلى مصلحتها المباشرة في شراء أفضل الأسواق الممكنة والاقتصاد في كل تفاصيل العملية، وإحراز أعظم النتائج بأقل جهد. إذ ليس التجار الفرنسيون وحدهم، وإنما تجار العالم بأسره من يشغلون أنفسهم بتموين فرنسا عند الحاجة. فإذا حملتهم المصلحة على نحو حصين على إتمام مهمتهم بأقل النفقات، فإن التنافس بينهم يجعل من هدفهم، بشكل أكبر، أن يستفيد المستهلكون من كل النفقات الموفرة. فما أن تصل الحنطة حتى تكون من مصلحة التاجر بيعها في أقرب فرصة حتى يخفف من احتمالات الخسارة ويضمن رأسماله وأرباحه، ويعيد العملية من جديد إذا أتيحت له الفرصة. وعلى هدي مقارنة الأسعار يوزع الغذاء على جميع أنحاء البلاد، مستهلا عمله التجاري دائما بأغلى سوق، أي حيث تكون الحاجة ماسة. هكذا، من المستحيل تخيّل تنظيم أفضل يصبّ في مصلحة

الجياع، حيث تنشأ جمالية هذا التنظيم، التي لا يدركها الاشتراكيون، بالتأكيد عما هو حر.

في الواقع، يجبر المستهلك على تعويض نفقات يدفعها التاجر مقابل النقل والشحن والتخزين والمساومة إلخ. لكن في أي نظام يجب ألا يقدم مستهلك الحنطة تعويضات نقلها إليه؟ ثمة، بالإضافة إلى هذا، ضرورة أداء نفقات الخدمة المقدمة. لكن بالنسبة لنصيب التاجر، فهو يتقلص إلى الحد الأدنى الممكن نتيجة المنافسة، إما بالنسبة لحصته الجزئية، فإنه سيكون غريبا بالنسبة لحرفيي باريس أن لا يعملوا لفائدة تجار مرسيليا، حين يعمل بالمقابل تجار مرسيليا لفائدة حرفيي باريس.

إذا حلّت الدولة، كما تقول البدعة الاشتراكية، محل التجار، ما الذي سيحصل؟ أرجوكم، أروني مكانة التجارة بالنسبة للعموم؟. هل ستحدد بسعر الشراء؟ لكن لنتصور وصول مندوبي أربعين ألف بلدية إلى أوديسا في يوم معين، في اليوم الذي يحتاجون فيه إلى الحنطة. تصوروا ما ذا سيكون أثر ذلك على الأسعار. هل سيتحدد بالنفقات؟ هل ستكون هناك حاجة إلى سفن أقل وبحارة أقل وناقلات أقل و مخازن أقل؟ أم سنكون معفيين من أداء نفقات كل هذه الأمور؟ هل سيتحدد من خلال أرباح التجار؟ وهل سيذهب مندوبوكم الموظفون إلى أوديسا للعودة بخفي حنين؟ هل سيسافرون ويتعاملون من منطلق الأخوة؟ ألا ينبغي أن يعيشوا؟ أليس من الواجب أن يتم تقديم تعويضات عن وقتهم؟ ثم ألا تعتقدون بأن هذا لن يتجاوز ألف مرة نسبة اثنين أو ثلاثة في المائة التي يربحها التاجر، وهي النسبة التي هو مستعد للحصول عليها؟ وبعد هذا، تأملوا صعوبة

فرض ضرائب كثيرة وتوزيع هذا القدر الكبير من الغذاء. تأملوا حالات الجور والانتهاكات المتصلة التي ليست معزولة عن مثل هذه المقاولة. تأملوا المسؤولية التي يفرضها ذلك على الحكومة.

يضفي الاشتراكيون، الذين ابتدعوا هذه الحماقات في أيام المحن، وينفخون بها عقول الجماهير، ويطلقون على أنفسهم المتقدمين. وهذا لا يخلو من خطورة أن يتم تداول الكلمة والحكم الذي تتضمنه معا. إذ تفترض كلمة 'المتقدمين' هذه أن هؤلاء السادة يستطيعون النظر إلى المدى البعيد أكثر ما يفعله الناس العاديون، وأن عيبهم الوحيد هو أنهم سابقون لعهدهم، وأنه إذا كان لم يحن الوقت بعد لحذف بعض الخدمات الحرة الطفيلية كما يزعمون، فالعيب في عامة الناس المتخلفين عن ركب الاشتراكية. في رأيي وحسب معرفتي، العكس هو الصحيح، حيث لا أدري إلى أي قرن ينبغي أن نعود، لنعثر، بهذا الخصوص، على مستوى المعارف الاشتراكية.

تقارن الفصائل الحديثة من دون تفكير الاشتراكية بالمجتمع الراهن. فهي لا تأخذ بعين الاعتبار أن المجتمع في ظل نظام حر هو اشتراك حقيقي يسمو عن كل الأنظمة التي تخرج من رحم خيالها الخصب.

دعونا نسلط الضوء على هذه النقطة بمثال:

لكي يلبس الإنسان لباسا ما عندما يستيقظ في الصباح، لا بد أن تكون هناك أرض سُيّجت وسُمّدت وجُففت وحُرثَت وزُرعَت بنوع معين من النباتات، ولا بد أن تتغذى عليه قطعان ماشية، لتعطي هذه صوفها، ويغزل وينسج ويصبغ، ويحول إلى قماش، ويقطع

هذا القماش ويخاط ويسوى لباسا. هذه السلسلة من العمليات تقتضي عمليات أخرى لأنها عبارة عن افتراض استعمال المعدات الزراعية وتربية الأغنام والمعامل والفحم والآلات والعربات، الخ.

إذا لم يكن المجتمع جمعية حقيقية فعلا، فان كل من يريد لباسا سيضطر للعمل في العزلة، أي أن ينجز بنفسه العمليات المتعددة في هذه السلسلة، من ضربة المعول الأولى، الذي يبدأ بها هذه السلسلة، حتى آخر غرزة إبرة التي تنتهي بها.

لكن بفضل هذا الاجتماع الذي يعتبر الطابع الذي يميز نوعنا البشري، تتوزع هذه العمليات بين عدد من العمال، وتنقسم أكثر فأكثر من أجل المصلحة المشتركة . بقدر ما يمكن أن يغذي فعل معين صناعة جديدة عندما يصبح الاستهلاك نشيطا أكثر. ثم يأتي توزيع المنتوج، الذي يحصل تبعا لعامل القيمة الذي يضفيه كل واحد في العمل الكلي. فإذا لم يكن الأمر يتعلق بالاشتراك، فإني أتساءل عن ماهيته.

لاحظوا أن لا أحد من العمال قد استخرج من العدم أصغر جزيئة، إنهم يحصرون أنفسهم في تبادل الخدمات، ومساعدة بعضهم بعضا من أجل تحقيق مشترك، وأنهم يعتبرون جميعا، في نظر هؤلاء وأولئك، وسطاء. فإذا أصبح النقل، على سبيل المثال، خلال العملية، يكتسب أهمية ، بحيث يقتضي توظيف شخص ما، ويستدعي الغزل توظيف شخص ثان، والنسيج شخصا ثالثا، فلماذا ينظر إلى الأول باعتباره طفيليا أكثر من الآخرين؟ أليست هناك حاجة للنقل؟ ألا يكرس من يقوم به وقتا وعناء لهذه المهمة؟ ألا يعتبر ضروريا لشركائه؟ هل يبذل هؤلاء جهدا أكبر أو شيئا ما مختلفا؟ ألا يتلقون

جميعا، بالتساوي، تعويضا عن هذا الجهد؛ أي من أجل تقاسم المنتوج، ألا يخضعون لقانون السعر المتفق عليه بعد المساومة؟ ألا يتم بكل حرية، ومن أجل النفع العام، تقسيم الأشغال حتى تكون فعالة وتتم هذه الترتيبات؟ ماذا نملك، إذن، إذا أراد اشتراكي أن يدمر، بدعوى التنظيم، وبطريقة مستبدة، ترتيباتنا الطوعية، ويضع حدا لتقسيم العمل، ويعوض الجهود التشاركية بالجهود المنفردة، ويساهم في تخلف الحضارة؟

هل الاشتراك، كما أصفه هنا، هو اشتراك أقل لأن أي شخص يدخله ويتركه طوعا، ويختار مكانه فيه؟ ويحكم ويسن لنفسه قوانين، متحملا مسؤوليته، ويحقق من خلالها الوسيلة والضمانة من أجل المصلحة الشخصية؟ ولكي يكون جديرا بهذا اللقب، هل من الضروري أن يفرض مصلح مزعوم صيغته وإرادته علينا ويختزل، إن جاز التعبير، الإنسانية كلها في شخصه؟

كلما اختبرنا هذه المدارس المتقدمة، بقينا مقتنعين أن عمق الأشياء يتضمن أمرا واحدا، وهو أن الجاهل يزعم عصاميته من الخطأ، مطالبا بالاستبداد باسم هذه العصامية.

أرجو من القارئ أن يغفر هذا الخروج عن الموضوع، حيث لا يعدم هذا الخروج فائدة في الوقت الذي نجد فيه أن الخطب الهجائية، المنفلتة من كتب أتباع سانت سيمون (مصلح اشتراكي 1760- 1825)، والمدافعين عن الكتائبيات التعاونية، وغيرهم من معجبي إيكاريا،[10] ضد الوسطاء تغزو الصحافة والمنابر وتهدد حرية العمل والمعاملات

10-إشارة للكلور هنري دي ديفروي، كومت دي سانت . سيمون (1760-1825) المؤسس التاريخي للاشتراكية الفرنسية، وللفالانستري أو المباني المشتركة، التي اقترحها فرانسوا ماري تشارلس فورييه عام 1832 في

على نحو جدي.

صحيفته لافالانتسري لإسكان سلاميات من ست عشرة مئة شخص كل واحدة كجزء من مشرع اشتراكي .أما ايكاريا فهي اشارة لـ(رحلة اى إيكاريا) وهو كتاب يوتوبيا لايتين كابيه (1788- 1856).

7. المنع

كرس السيد المانع (M. Prohibant) (ولست أنا الذي أطلق عليه هذا الاسم، وإنما السيد تشارلز دوبان)، وقته ورساميله لتحويل المعدن الخام في أراضيه إلى حديد. ولأن الطبيعة كانت تجزل العطاء للبلجيكيين، فإنهم باعوا للفرنسيين الحديد بسعر أفضل مما فعل السيد المانع، وهذا يعني أن فرنسا أو جميع الفرنسيين، استطاعوا الحصول على كمية معينة من الحديد دون بذل جهد أكبر بشرائه من الشعب الفلاماني الطيب. وهكذا، انتفعوا به، مسترشدين بمصلحتهم، حيث كنا نرى يوميا عددا كبيرا من صناع المسامير والحدادين وصناع العربات والميكانيكيين والحرفيين والفلاحين، يذهبون بأنفسهم أو يبعثون وسطاء إلى بلجيكا للتزود بالحديد. ولم يكن هذا يرضي السيد المانع على الإطلاق. في البداية، خطرت على باله فكرة وقف هذه الانتهاكات بتدخله المباشر، وكان هذا بالتأكيد أقل ما يمكن فعله، بما أنه المتضرر الوحيد. قال في قرار نفسه: سأتناول بندقيتي وسأضع أربعة مسدسات بحزامي، وسأملأ صندوق خراطيشي، وسأتفقد سيفي. وهكذا، سأذهب مجهزا إلى الحدود، وهناك سأقتل أول عامل معادن أو صانع مسامير أو حداد أو ميكانيكي أو مصلح أقفال، أتى ناشدا عقد صفقاته بدلا من صفقاتي، فألقنه درسا في الحياة!

عند المغادرة، خاض السيد المانع في بعض التأملات التي لطفت إلى حد ما، من حماسه القتالي. قال في قرارة نفسه: يمكن تماما أن يسيء مشترو الحديد، أبناء بلدي وأعدائي، التقدير، فيقتلوني بدل أن أقتلهم. ثم إنه حتى لو دفعت أهل بيتي للزحف على الحدود،

لما استطاعوا حراسة جميع المعابر. وأخيرا، فإن العملية كلها ستكلفني ثمنا غاليا جدا، أغلى مما تستحقه النتيجة.

كان على السيد المانع أن يتنازل بحزن عن فكرته ولا يكون إلا رجلا حرا مثل الآخرين عندما أنار شعاع ضوء طريقه. تذكر أن ثمة معمل قانوني ضخم في باريس. تساءل: ما هو القانون؟ إنه معيار على كل واحد أن يخضع له عند المصادقة عليه، سواء كان هذا المعيار جيدا أو سيئا. ولتنفيذ هذا القانون، نجهز قوة عمومية، ولتشكيل هذه القوة العمومية، نجند من الشعب أشخاصا ونأخذ منهم مالا.

إذا أفلحت في استصدار قانون صغير جدا من ذلك المعمل الباريسي الضخم يقول: "إن الحديد البلجيكي ممنوع،" فإني سوف أحقق النتائج الآتية: إن الحكومة ستعوض الخدم القليلين الذين أردت إرسالهم إلى الحدود بعشرين ألف من أبنائي العمال من الحدادين ومصلحي الأقفال وصناع مسامير والحرفيين والميكانيكيين والفلاحين الصبورين. ثم، وللحفاظ على المعنويات العالية والصحة الجيدة لموظفي الجمارك العشرين ألف، سيوزعون عليهم خمسة وعشرين مليون فرنك، وهو مبلغ سيجبى من هؤلاء الحدادين وصناع المسامير والحرفيين والفلاحين أنفسهم. وتنجز مهمة الحراسة بطريقة أفضل، ولن تكلفني شيئا، ولن أعرض نفسي لفظاظة السماسرة، وسأبيع الحديد بالسعر الذي أريده، وسأستمتع بتسلية عذبة، أن أرى شعبنا العظيم ينخدع على نحو مخجل. وسيعلمه هذا الأمر أن يعلن بنفسه باستمرار المبشر والمحرك لكل التقدم في أوربا. آه! ستكون تلك خطوة مثيرة، وهي جديرة بما ستجلبه المحاولة من متاعب.

هكذا حلّ السيد المانع بمعمل القانون. ربما سأروي قصة مكائده الخفية مرة أخرى. أما اليوم، فأرغب فقط في التحدث عن خطواته الجلية. حيث عرض على السادة المشرعين الاعتبار الآتي:

"يباع الحديد البلجيكي في فرنسا بعشرة فرنكات، الأمر الذي يجبرني على بيع حديدي بالسعر نفسه. إذ أفضّل بيعه بخمسة عشر فرنكا، لكن لا يمكنني بسبب هذا الحديد البلجيكي لعنة الله عليه. فسنوا قانونا يقول: لن يدخل الحديد البلجيكي إلى فرنسا بعد الآن. وعلى الفور، سأرفع سعري خمسة فرنكات، وهاكم النتائج":

مقابل كل مئة كيلوغرام من الحديد الذي سأسلمه إلى العامة، فإني سأحصل على خمسة عشرة فرنكا، بدلا من عشرة فرنكات، وسأوسع ممتلكاتي، وسأستخدم أشخاصا إضافيين. وسننفق أنا والمستخدمون أكثر، وهو أمر يصب في صالح منفعة مزودينا على امتداد أميال حولنا. وسيقبل هؤلاء عندما يكبر سوقهم على الصناعة، وسينتشر هذا النشاط تدريجيا على امتداد البلاد. وهذه القطعة النقدية من فئة مائة سو، التي ستضخونها في خزينتي، كحجر يرمى في بركة، لينتج عددا لامتناهيا من الدوائر المركزة لتزهر في كل اتجاه.

افتتن صُنّاع القوانين بهذا الخطاب، وسرهم أن يعلموا أن من السهل جدا زيادة ثروة الشعب بفضل التشريع، فصوتوا لصالح المنع. وتساءلوا: ما هو القول الفصل في العمل والاقتصاد؟ ما جدوى هذه الوسائل القاسية لزيادة الثروة الوطنية، ما دام مرسوم واحد يكفي لذلك؟

في الواقع، نتج عن القانون كل العواقب التي أعلنها السيد المانع، لكن كانت كذلك له عواقب أخرى، ذلك أنه أدرك عندما أنصفه القانون أن تأمله لم يكن خاطئا، وإنما كان تأملا ناقصا. إذ بمطالبته بهذا الامتياز، يكون قد أوضح الآثار الظاهرة، تاركا في الظل تلك التي لا ترى، حيث لم يكشف سوى عن شخصين فقط، بينما ثمة ثلاثة أشخاص يعتلون المشهد. ولنا أن نعالج هذا النسيان، سواء كان ذلك عن غير وعي أو مقصودا.

نعم، إن القطعة النقدية التي ضخها المرسوم في خزينة السيد المانع هي ذات نفع يعود عليه ولأولئك الذين يشجعهم العمل. فلو أنزل المرسوم القطعة النقدية على القمر، فإن آثارها الجيدة لن توازنها أية آثار سيئة معادلة. ولسوء الحظ، فإن مئة سو المحيرة لا تنزل من القمر، وإنما تخرج بالأحرى من جيب حداد وصانع مسامير وصانع عربات النقل والفلاح والبناء، باختصار، إنها من تخرج جيب 'جاك بونوم'، الذي يدفعها اليوم من دون أن يتسلم مليغراما من الحديد إضافيا مقارنة مع ما كان يفعل عندما كان يدفع عشرة فرنكات. فمنذ الوهلة الأولى ينبغي أن ندرك أن هذا يغير المسألة بالتأكيد، إذ يتضح جليا أن ربح السيد المانع تعوضه خسارة 'جاك بونوم'، وأن ما يستطيع السيد المانع فعله بهذه القطعة النقدية بغية تشجيع 'جاك بونوم' على العمل قد قام به بالطريقة ذاتها. إذ لم يرم الحجر في موضع معين من البركة إلا لأن القانون منع رميها في موضع آخر.

هكذا، فإن الظاهر يحل محل الخفي. و تبقى حصيلة العملية كلها أمرا جائرا، باعثا على الأسى! إنه جورٌ من صنيع القانون.

ليس هذا كل شيء. قلت أن نترك شخصا ثالثا على الدوام في الظل. ويجب أن أدفعه هنا إلى

الظهور بغية أن لا يكشف خسارة ثانية لخمسة فرنكات. هكذا، سنحصل على نتائج العملية برمتها.

يمتلك 'جاك بونوم' خمسة عشر فرنكا، هي ثمرة عرق جبينه. وما زلنا في الفترة التي كان فيها حرا. فما الذي يفعله بفرنكاته الخمسة عشر؟ يشتري لباس موضة بعشرة فرنكات، وبهذا اللباس (أو عبر الوسيط) يؤدي ثمن قنطار من الحديد البلجيكي، ليتبقى لـ'جاك بونوم' خمسة فرنكات. إذ لا يرمي بها في النهر، ولكنه (وهذا هو ما لا نراه) يعطيها لصانع ما مقابل متعة، لناشر مثلا مقابل الخطاب حول 'التاريخ الكوني' لـ'بوسيه'[11].

هكذا، فقد شجع على العمل الوطني بمبلغ خمسة عشر فرنكا، بما في ذلك الفرنكات العشر التي استفاد منها صانع اللباس الباريسي؛ والفرنكات الخمس التي استفادت منها المكتبة. أما بالنسبة لـ'جاك بونوم'، فإنه حصل لقاء فرنكاته الخمسة عشر على شيئين مرضيين:

1. قنطار من الحديد.
2. كتاب.

ويأتي المرسوم.

11- جاك بينين بوسو (1627-1704) أسقف كوندوم ومو، كان واعظ عصره البارز، وترقى خطبه الجنائزية لأفراد الأسرة الملكية وأسلوبه الكلاسيكي الفرنسي .آنذاك إلى مرتبة الأمثلة اللامعة القوية وباعتباره معلما للوريث الشرعي، ابن لويس الرابع عشر، ألف كتابه ***التاريخ العلمي***، أحد الكلاسيكيات التي ربي عليها أطفال المدارس الفرنسية الأجلاء وموقفه القوي ضد البروتستانتية وقيادته الناجحة لحركة الغال حققت استغلالا زائدا للكنيسة الكاثوليكية الفرنسية، وهو ما يكشف عن شخصية كنسية وأدبية هامة.

كيف أصبحت وضعية 'جاك بونوم'؟ وكيف أصبحت وضعية العمل الوطني؟

إن 'جاك بونوم'، بتسليمه فرنكاته الخمسة عشر للسيد المانع حتى آخر فلس مقابل قنطار من الحديد، لم يتمتع بشيء سوى هذا الحديد، حيث فقد متعة الكتاب أو أي شيء آخر ذا قيمة معادلة. كما خسر خمسة فرنكات وهذا يجب أن نتفق بشأنه. إذ لا يمكن أن نختلف في ذلك، حيث لا يمكن أن نقر على أنه عندما يرفع المنع أسعار الأشياء، فإن المستهلك يخسر الفارق.

لكن ستقولون إن العمل الوطني رَبَح هذا الفارق.

لا، إنه لم يربحه وذلك لأنه ومنذ صدور المرسوم، لم يعد يحظى بالتشجيع كما كان من قبل، بمقدار الفرنكات الخمسة عشر.

كل ما هناك، ومنذ صدور المرسوم،أن فرنكات 'جاك بونوم' الخمسة عشرة يستفيد منها مجال التعدين، بينما كانت، قبل المرسوم، توزّع بين لباس الموضة والمكتبة. يمكن الحكم على العنف الذي يمارسه السيد المانع بنفسه عند الحدود، أو تلك الذي دفع القانون إلى ممارسته، بطريقة مختلفة من وجهة نظر أخلاقية. إذ ثمة أناسٌ يرون أن النهب يصبح أخلاقيا شرط أن يكون قانونيا. بالنسبة لي، لا أستطيع أن أتصور وضعاً أكثر خطورة. وكيفما كان الأمر، فإن ثمة شيئا واحداً مؤكدا هو أن النتائج الاقتصادية متماثلة. تصوروا الأمر كما تريدون، لكن لتكن عينكم بصيرة، وسترون أنْ لا خير يرجى من السرقة القانونية أو غير القانونية. ونحن لا ننكر أن السرقة لا يمكن أن تدّر على السيد المانع أو على صناعته، أو للصناعة المحلية، إذا شئنا القول، خمسة فرنكات. لكننا نؤكد أنها

ستسبِّب أيضا خسارتين: أولاهما لـ'جاك بونوم'، الذي يدفع خمسة عشر فرنكا مقابل ما اعتاد أن يحصل عليه مقابل عشرة. أما الثانية، فللعمل الوطني، الذي لم يعد يتسلم الفارق. فاختاروا إحدى هاتين الخسارتين التي ترضيكم لتعويض الربح الذي نعترف به. إذ لن تشكل الخسارة الثانية خسارة أقل حدة.

المغزى الأخلاقي: العنف لا ينتج، وإنما يدمر. آه! لو كان العنف منتجا، لكانت فرنسا أغنى مما هي عليه.

8. الآلات

اللعنة على الآلات ففي كل عام تزداد هيمنتها وتحكم بالفقر على ملايين العمال، فتسلب منهم عملهم، ومع عملهم أجورهم، ومع أجورهم خبزهم.

هذه صرخة تصدر عن حكم مسبق جاهل يتردد صداها في الصحف. لكن لعن الآلات يعني لعن العقل البشري وما يخجلني هو وجود من يتبنى مثل هذه الأطروحة.

ذلك، لأنه لو كانت صحيحة، فما هي تبعاتها الفعلية؟ إن ذلك سيعني أن النشاط، والرفاهية، والسعادة لا تتحقق إلا لفائدة الشعوب الغبية، المصابة بالجمود الفكري، تلك التي لم ينعم عليها الله بملكات التفكير المُهلك، والملاحظة، والتركيب، والاختراع، والوصول إلى أكبر النتائج بأقل الإمكانيات. وعلى العكس، الأسمال البالية، والأكواخ الكريهة، والفقر، والجوع هو ما ستتقاسمه بشكل لا مناص منه كل أمة تبحث وتجد في الحديد، والنار، والرياح، والكهرباء، والمغناطيس، وقوانين الكيمياء والميكانيك – أي باختصار، في قوى الطبيعة - دعما لقواها الخاصة. ومن ثم، تنطبق على هذا الوضع مقولة روسو "كل إنسان يفكر هو حيوان فاسد"...

لكن هذا ليس كل شيء. في حال كانت هذه الأطروحة صحيحة، ومثلما الناس جميعا يفكرون ويخترعون ، فهم أيضا من أولهم إلى آخرهم، وفي كل لحظة من وجودهم ، يبحثون عن تطويع الطبيعة، وعلى تحقيق الكثير بأقل جهد وأقل إمكانيات، وتقليص عملهم اليدوي أو عمل أجرائهم، وبلوغ أكبر قدر ممكن من الإشباع

بأقل جهد ممكن. وهنا لا بد من الاستنتاج، والحال هذه، أن الإنسانية جمعاء تسير باتجاه الانحطاط، بسبب هذا الطموح الفكري للتقدم تحديدا ، الذي يشغل بال كل فرد من أفرادها.

ومن ثم، لا بد من ملاحظة ، وبالاستناد إلى الإحصاءات، أن سكان لاكنستر الذين هجروا بلد الآلات هذه، يذهبون في المقابل إلى البحث عن العمل بأيرلندا، حيث لا وجود لهذه الآلات، وحيث ، استنادا إلى التاريخ، تعتم الهمجية عهود الحضارة، وحيث الحضارة تشع في أزمنة الجهل والهمجية.

ومن الجلي أن في هذا الركام من التناقضات ما يصيبنا بالصدمة، وينبئنا بأن المشكلة يختفي داخلها عنصر حل، لم يتم استنباطه بعد.

هذا هو السر الدفين: وراء ما نرى يقبع ما لا نرى. وسأحاول تسليط الضوء عليه. وقد يكون برهاني مجرد تكرار للذي سبق. لأن المشكل هو ذاته.

للإنسان ميول طبيعي للاتجاه، في حال لم يتم منعه بالقوة، نحو كل ما هو رخيص - أي نحو ما يمنحهم الرضا ويوفر عليهم الجهد- سواء انبثقت هذه العروض الرخيصة عن منتج أجنبي ماكر أو عن منتج آلي ماكر. والاعتراض النظري الذي نوجهه لهذا الميول هو ذاته في الحالتين معا. في الأول كما في الثاني، نؤاخذ عليه الجمود الذي يصيب به ظاهريا العمل. والحال أن ما يحدد هذا الميول هو عدم تعطيل العمل وجعله متوفرا. لذلك، فهو يصطدم في الحالتين معا بذات العائق العملي: العنف. المشرّع يحظر المنافسة الأجنبية ويمنع المنافسة الآلية . – فأي وسيلة أخرى غير سلب

الحرية يمكن استعمالها لكبح هذا الميول الطبيعي عند الإنسان؟ صحيح أنه في العديد من البلدان، لا يستطيع المشرع حظر إلا منافسة واحدة فيما يكتفي بالأنين تحت وطأة الأخرى. هذا يدل على أمر واحد، هو أن المشرع في هذا البلد غير مسؤول.

مثل هذا الأمر ليس له أن يفاجئنا. فالطريق الخاطئة تحمل معها اللامسؤولية التي بدونها قد تهلك الإنسانية. لم يسبق أن رأينا و لن نرى قط أن مذهبا خاطئا قد يقودنا إلى حدود النهاية. سبق وقلت في مكان آخر: اللامسؤولية هي حد السخافة. وكان من الممكن أن أضيف : وهي علامتها في ذات الآن.

لنعد إلى برهنتنا، التي ستكون وجيزة.

جاك بونوم كان يمتلك فرنكين كان يمنحهما لأجيرين. وها هو يفكر في ترتيب ذكي يسمح بإنقاص مدة العمل إلى النصف. بحيث أصبح يحصل على ذات الرضا، ويوفر فرنكا ويطرد أجيرا. طرد الأجير هو ما نراه. ومن خلال ما نراه يمكن أن نقول :"البؤس يعقب دائما الحضارة. والحرية هي قاتلة للمساواة. وبمجرد أن انتصر العقل البشري أسقط مباشرة العامل في بؤرة التفقير. وقد يكون بإمكان جاك الاستمرار في تشغيل الأجيرين معا، لكنه لن يمنح لكل واحد منهما إلا عشرة فلوس. وذلك،لأنهما سيتنافسان في ما بينهما ويقبلان الاشتغال بأبخس سعر. وهكذا، يغتني الأغنياء أكثر، ويزيد الفقراء فقرا. فلا بد من إعادة بناء المجتمع".

خلاصة رائعة تليق بالمقدمة السابقة.

لحسن الحظ أن المقدمة والخلاصة كلتاهما خاطئتان، لأنه وراء النصف الظاهر هناك نصف آخر مستتر. حيث أننا لا نرى الفرنك الذي أضحى يوفره جاك بونوم والتبعات الضرورية لهذا الادخار. لأنه، ونتيجة لاختراعه ، لم يعد جاك بونوم ينفق فرنكا على اليد العاملة بحثا عن تحقيق إشباع محدد، ولا يزال يتوفر على فرنك آخر.

وإذا كان هناك في العالم عامل يمنح ذراعيه العاطلتين، فإن هناك رأسمالي يمنح فرنكه غير المشغَّل. عنصران يلتقيان ويتآلفان.

وواضح وضوح الشمس أن العلاقة بين عرض وطلب العمل وبين عرض وطلب الأجرة، لم تتغير قط.

الاختراع والأجير، الذي يعوض بذات الفرنك الأول، ينجزان ذات العمل الذي كان ينجزه أجيران سابقا.

الأجير الثاني، وبالفرك الثاني، سينجز عملا جديدا.

ما الذي تغير في العالم؟ هناك إشباع وطني إضافي، وبتعبير آخر، فالاختراع غدا انتصارا مجانيا، واستفادة مجانية للإنسانية.

وبالنظر إلى الشكل الذي منحته لبرهنتي، فإنه يمكن استخلاص النتيجة التالية: "الرأسمالية هي المستفيدة الأولى من غلة الآلات. أما الطبقة العاملة، وإن

كانت لا تتضرر إلا بشكل مؤقت، لكنها لا تستفيد أبدا طالما أن الآلات، -واستنادا لكم أنتم أنفسكم- تُحوّل جزءا من العمل الوطني دون أن تقلصه، ودون أن ترفع منه، هذا صحيح كذلك".

ليس في مخطط هذا الكتيب تقديم الحلول لكافة الاعتراضات. هدفه الوحيد هو محاربة حكم مسبق شائع ، وخطير للغاية وواسع الانتشار. أردت البرهنة على أن آلة جديدة مثلما تتسبب في عطالة مجموعة من الأيدي، فإنها توفر كذلك الأجر الذي كان يُدفع لهم. هذه الأيدي وهذا الأجر يتآلفان لينتجان ما كان مستحيلا إنتاجه قبل الاختراع؛ ونتيجة لذلك، فإن الاختراع يحقق كنتيجة نهائية نموا في الإشباع بعمل مساو لذلك.

من المستفيد من هذا الفائض من الإشباع؟

من؟ إنه أولا الرأسمالي، المخترع، أول من يستخدم بنجاح الآلة، وذلك جزاء عبقريته وجرأته. في هذه الحالة، وكما رأينا ذلك، هو يحقق من خلال نفقات الإنتاج اقتصادا بغض النظر عن طريق إنفاقه (وهو دائما كذلك) يشغل نفس عدد الأذرع التي قامت الآلة بطردها.

لكن سرعان ما سترغمه المنافسة على خفض سعر البيع بما يساير التوفير المحقق أيضا. وحينها لن يصبح المستفيد من ربح الاختراع هو المخترع وإنما من يشتري المنتَج (بفتح التاء) أي المستهلك والناس، و من ضمنهم طبعا الأجراء، وفي كلمة واحدة الإنسانية.

لكن ما لا نراه، هو أن التوفير، الذي يتم منحه بهذا الشكل لكل المستهلكين، يشكل صندوقا يستخلص منه الأجر الذي يصبح مادة تعوض تلك التي قامت الآلة بإفسادها.

هكذا، ومن خلال إعادة إدراج المثال السابق، فإن جاك بونوم يحصل على مُنتَج من خلال إنفاق فرنكين في الأجور. وبفضل اختراعه، فإن اليد العاملة لم تعد تكلفه سوى فرنكا واحدا.

وطالما أنه يبيع المُنتَج بذات السعر، فهناك أجير لم يعد يشتغل على هذا المنتَج الخاص، هذا ما نراه؛ لكن بالمقابل هناك أجير إضافي يشتغل بموجب الفرنك الذي ادخره جاك بونوم : وهذا ما يخفى علينا.

وحينما، وفي سياق السير الطبيعي للأشياء، يصبح جاك بونوم مرغما على خفض ثمن المنتوج بفرنك، فإنه حينها لن يحقق الادخار؛ ومن ثم لن يملك الفرنك الذي بموجبه يطالب العمل الوطني بإنتاج جديد. لكن، ومن هذه الناحية، فإن المقتني للمنتج هو الذي يعوضه، والمقتني هنا هي الإنسانية. كل من يقتني المنتج يدفع فيه فرنكا أقل، يوفر بالمقابل فرنكا، ويضع بالضرورة هذا الادخار لخدمة صندوق الأجور: وهذا أيضا ما تُحجب عنا رؤيته.

لقد أعطينا لمشكل الآلات حلا آخر يرتكز على الوقائع.

قيل : الآلات تقلّص من نفقات الإنتاج، وتخفض من سعر المنتج. ويتسبب خفض سعر المنتج في نمو الاستهلاك، الذي يفرض الزيادة في الإنتاج، وبالنهاية، تشغيل

ذات أعداد الأجراء وربما أكثر مما كانت الحاجة له قبل الاختراع. ونقدم أمثلة لدعم هذا المنظور من ضمن مجالات الطباعة، والغزل، والصحافة، إلخ.

هذه البرهنة غير علمية .

لا بد من الاستنتاج أنه، في حال ظل استهلاك المنتج الخاص المذكور مستقرا أو شبه مستقر، فإن الآلة ستضر بالعمل. – وليس هذا هو الواقع. لنفترض أنه في بلد ما كل الرجال يعتمرون قُبَّعات. وفي حال، تحقق، بفضل آلة، خفض سعر هذه القُبَّعات إلى النصف، فإن النتيجة الحتمية هي أن استهلاكها سيتضاعف. هل يمكن القول، في هذه الحالة، أن جزءا من العمل الوطني أصابته العطالة؟ نعم، استنادا على البرهنة غير الواقعية. لا، استنادا على البرهنة التي قدمتها أنا؛ وذلك لأنه ومع أنه بداخل نفس البلد لن يتم اقتناء قبعة واحدة إضافية، إلا أن صندوق الأجور لن يعرف نقصا باستثناء أن ما سيتم إنقاصه في صناعة القبَّعات سيتم تعويضه في الاقتصاد، الذي حققه كافة المستهلكين، وسيُنفَق، من ثمة في تجزئة كل الشغل الذي جعلته الآلة غير ذي منفعة، وبالتالي، سيتسبب في نمو جديد لكافة الصناعات. وعلى هذا المنوال تحدث الأمور. لقد عاينت الجرائد بـ80 فرنكا، وهي الآن بـ48. بتوفير قيمته 32 فرنكا بالنسبة للمشتركين. ليس أكيدا، كما ليس، على الأقل، ضروريا أن الـ 32 فرنكا ستستمر في أخذ وجهة صناعة الصحافي ذاتها؛ لكن الأكيد، والضروري، أنهما إذا لم تتخذا هذه الوجهة فإنهما ستتخذان أخرى. الأولى سيتم من خلالها الحصول على

مزيد من الصحف، والأخرى ليأكل آخر بشكل أفضل، وثالث ليلبس بشكل أفضل، ورابع ليؤثث بشكل أفضل.

ومن ثم، فإن الصناعات هي متضامنة في ما بينها. وتشكل مجموعة واسعة تتواصل أجزاؤها عبر قنوات سرية. وما تقتصده الواحدة تستفيد منه الأخريات. ما يهم وما ينبغي فهمه جيدا هو أنه أبدا، وقطعا، لا تتحقق الاقتصاديات على حساب الشغل والأجور.

9.القرض

على مر كل العصور، لكن في السنوات الأخيرة بشكل خاص، تم التفكير في تعميم الثروة من خلال تعميم القرض.

لا أعتقد أني أبالغ حينما أقول إنه، منذ ثورة فبراير، والصحافة الباريسية أفرزت ما يزيد عن عشرة آلاف منشور يقدمون نفس الحل للمشكل الاجتماعي.

هذا الحل، للأسف، يرتكز على خدعة بصرية صرفة، والحال أن الخدعة هي قاعدة وأساس.

بدءا، يتم الخلط بين السعر النقدي بالمنتجات، ثم بين الورق والسعر النقدي، ومن هذا الخلط يمكن استخلاص واقع وحقيقة.

من الضروري جدا، في هذه الحالة، نسيان المال، والنقود، والأوراق وباقي كافة الوسائل التي بواسطتها تتنقل المنتجات من يد لأخرى، كي لا تتم رؤية سوى المنتجات وحدها، التي هي مادة القرض.

لأنه، حينما يقترض فلاح 50 فرنكا لشراء محراث، فإنه لا يتم قرضه الخمسين فرنكا وإنما المحراث.

وحينما يقترض تاجر 20 ألف فرنك لشراء منزل، فإنه لا يكون بذمته للجهة المقرضة عشرين ألف فرنك وإنما المنزل.

المال لا يظهر هنا إلا ليسر الاتفاق بين مختلف الأطراف.

يمكن ألا يكون 'بيير' مستعدا لإقراض محراثه، لكن 'جاك' قد يكون مستعدا لقرض ماله. ما الذي يجب على 'غيوم' فعله؟ يقترض مال من 'جاك'، وبهذا المال، يشتري محراث 'بيير'.

لكن، في الواقع، لا أحد يقترض المال من أجل المال في حد ذاته. يتم اقتراض المال للحصول على المنتجات.

والحال أنه لا يتم في أي بلد كان تداول سوى حجم المنتجات المتوفرة. ومهما بلغ قدر السعر النقدي والأوراق المتداولين، فإن مجموع المقترضين لا يمكنهم الحصول على أعداد إضافية من المحاريث، أو المنازل، أو المواد الأولية، مما ليس متوفرا عند مانحي القروض.

ولنستوعب الأمر جيدا، فلإن كل مقترض يفترض وجود مُقرِض، وأن كل اقتراض يعني قرضا. في هذه الحال، ما الذي بإمكان مؤسسات القروض فعله؟ إنها تقوم بتسهيل وسيلة لقاء وتفاهم بين المقرض والمقترض. لكن ما لا يمكنها فعله هو الرفع بشكل آني من كميات المنتجات موضع القروض والاقتراضات.

و بالعكس يتعين فعل هذا، كي يتم بلوغ هدف الإصلاحيين، الذين لا طموح لهم سوى توفير المزيد من المحاريث، والمنازل، والأدوات، والتجهيزات، والمواد الأولية في متناول كل من يرغب فيها.

ومن أجل هذا، ما الذي فكروا فيه؟

منح القرض ضمانة الدولة.

لنتعمق أكثر في المسألة، لأننا نرى ما نراه، ويخفى عنا ما يخفى. لنحاول رؤية الأمرين معا.

لنفترض أنه لا يوجد في العالم كله إلا محراثا واحد يحتاج له فلاحين اثنين.

'بيير' يملك المحراث الوحيد المتوفر بكل فرنسا. 'جان' و'جاك' يرغبان في اقتراضه. 'جان'، بفضل نقاء ذمته، وممتلكاته، وسيرته الجيدة، يمنح الضمانات. 'جاك'، لا يمنح الثقة أو يمنحها قليلا. وبشكل طبيعي سيقرض 'بيير' محراثه لـ'جان'.

لكن، وبتأثير الاشتراكية، تتدخل الدولة وتقول لبيير :اقرض محراثك لجاك، أنا أضمن لك التعويض، وهذه الضمانة هي الأفضل من تلك التي قدمها جان لأنه لا يملك سوى ذاته المسؤولة عن ذاته، أما أنا، صحيح أني لا أملك شيئا، لكني أتوفر على ثروات كافة دافعي الضرائب؛ وبواسطة أموالهم سأقوم بتسديد، في حال اقتضى الأمر ذلك، السعر الأصلي والفائدة.

والنتيجة هي أن بيير يُقرض محراثه لجاك : هذا ما نراه.

ويفرك الاشتراكيون أيديهم وهم يقولون :"أنظروا كيف نجحت خطتنا. بفضل تدخل الدولة، الفقير جاك حصل على محراث، لم يعد بحاجة إلى قلب الأرض بيديه؛ إنه يسير على طريق الثروة. هذا نفع له ومكسب للأمة بشكل عام".

أبدا، أيها السادة ليس في هذا مكسبا للأمة، لأن ها هو ما لا نراه. لا نرى أن المحراث لم يصبح بحوزة جاك إلا لأنه لم يتم منحه لجان. ولا نرى أنه إذا أصبح جاك يحرث عوض أن يقلب الأرض، سيضطر جان إلى قلب الأرض عوض حرثها. ومن ثم، وكنتيجة لذلك، فما تم اعتباره نموا في القرض ليس سوى تحويلا للقرض. وبالتالي، نحن لا نرى أن هذا التحويل ترتب عنه ظلمان عميقان.

ظلم لـ'جان' الذي، وبعد أن استحق ونال القرض بفضل أمانته ونشاطه، تم حرمانه منه. وظلم لدافعي الضرائب، المهددين بتسديد دين لا علاقة لهم به.

هل سيُقال إن الحكومة تمنح جان التسهيلات ذاتها كما لـ'جاك'؟ لكن، وبما أنه لا يوجد إلا محراث واحد، فإنه لا يمكن قرض اثنين. الحجة تعود دائما لقول إنه بفضل تدخل الدولة ستكون هناك اقتراضات كثيرة أكثر مما سيكون هناك قروض، بما أن المحراث يشكل مجموع الراسميل المتوفرة.

لقد اختزلت، وهذا صحيح، العملية في تعبيرها البسيط؛ وحاولوا أن تختبروا بنفس المعيار مؤسسات القروض الحكومية الأكثر تعقيدا، وحينها ستقتنعون أنه لا يمكنها إلا الوصول إلى هذه النتيجة : تحويل القروض ، وليس تنميتها.

في بلد ما وفي زمن محدد، قد لا تتوفر سوى على مجموعة من الراسميل المحددة الذي يتم وضعها. ومن خلال ضمان مديونين متعسرين، يمكن للدولة الرفع من عدد المقترضين، والرفع من هنا من فائدة القروض (دائما على حساب مصلحة

دافع الضرائب)، لكن ما لا يمكنها فعله هو رفع عدد مانحي القروض وأهمية إجمالي القروض.

لا ينبغي أن تُنسب لي، مع ذلك، خلاصة أرجو أن يقيني الله إياها. وهي أن القانون ليس عليه دعم الاقتراض بشكل مصطنع ؛ لكني لا أقول إنه عليه الحد منها بشكل مصطنع أيضا. وإذا ما كانت هناك، في نظامنا الاقتراضي أو خارجه عراقيل تحول دون نشر وتطبيق القرض، فإنه يتعين إزالتها؛ ليس هناك من حل أفضل ولا أعدل .

ولكن هذا، فضلا عن الحرية، ما يتعين على الإصلاحيين الحقيقيين مطالبة القانون به.

10.الجزائر

هناك أربعة خطباء يتهافتون على المنبر. يتحدثون، بدءا، كلهم دفعة واحدة، ثم واحدا بعد الآخر. ما الذي قالوه؟ أشياء جميلة للغاية بكل تأكيد عن عظمة فرنسا، عن ضرورة الزرع من أجل الحصاد، حول المستقبل اللامع لمستعمرتنا الواسعة، عن فائدة توجيه فائض سكاننا نحو الأبعد إلخ، إلخ. ؛ تحف من الخطابة الرائعة المنتهية دائما بالخاتمة التالية :" صوتوا خمسين مليونا (أكثر أو أقل) من أجل تشييد موانئ وطرق بالجزائر، من أجل نقل المستعمرين، وبناء المنازل لهم، وتنقية الحقول لهم. من هنا ستكونون قد ساهمتم في تخفيف الحمل من على كاهل العامل الفرنسي، وشجعتم العمل الإفريقي، وأنعشتم التجارة المرسيلية. هذا كله مكسب".

نعم، هذا صحيح، إذا ما تم الانتباه إلى الخمسين مليون المذكورة من منطلق أن الدولة ستنفقها، وفي ما ستنفقها وليس من أين تأتي ؛ إذا ما تم اعتبار فقط الخير الذي ستنفق فيه بعد مغادرة خزينة محصلي الضرائب وليس من منطلق الشر أو الألم التي ستحدثه، وليس أيضا من منطلق الخير الذي تم تحقيقه من إدخالها؛ نعم، من هذا المنظور المحدود، كل شيء هو مكسب. البيت المشيد في البرية، هذا ما نراه؛ الميناء المُحدث في البرية، هذا ما نراه؛ بعض السواعد الناقصة بفرنسا، هذا ما نراه، حركة تجارية كبيرة بمرسلييا، هذا دائما ما نعاينه.

لكن هناك شيء آخر لا نراه. هو أن الخمسين مليون، التي صرفتها الدولة، لا يمكنها أن تصرف كما كانت ستصرف من قبل دافعي الضرائب. من كل المحاسن، التي يتم نسبها للإنفاق العام، لا بد من طرح مساوئ منع الإنفاق الخاص؛ - اللهم إذا ذهبنا حد القول إن جاك بونوم لم يكن ليفعل شيئا بالمائة فلس، التي كسبها و سرقتها منه الضرائب؛ وهذا كلام سخيف، لأنه إذا ما تجشم العناء من أجل كسبها، فذلك لأنه كان ينشد استغلالها. ربما كان سيستعملها في إعلاء سور حديقته ولم يعد بإمكانه فعل ذلك الآن. هذا ما لا نراه.

قد يكون يرغب في إصلاح تربة أرضه ولم يعد بإمكانه فعل ذلك، وهذا ما لا نراه. قد يكون يفكر في زيادة طابق علوي في كوخه، لكنه لم يعد بمقدوره فعل ذلك وهذا ما لا نراه. كان بإمكانه الزيادة في عتاده لكن لم يعد يمكنه ذلك، هذا ما لا نراه. كان سيأكل أفضل، يلبس أفضل، يعلم أطفاله أفضل، يزيد في صداق ابنته، لكنه لم يعد بإمكانه ذلك وهذا ما لا نراه.

11. الادخار والرفاهية

يحجب الظاهر عنا المستتر، ليس على مستوى النفقات العمومية فقط. إن ترك جزء من الاقتصاد السياسي تحت العتمة يقودنا إلى عبرة خادعة. إنها تدفع بالبلدان إلى اعتبار أن مصالحهم الأخلاقية في تضاد مع مصالحهم المادية. وليس هناك أشد إحباطا وحزنا. انظروا : ليس هناك من رب أسرة لا يعتبر أن من واجبه تلقين أبنائه النظام، الترتيب، حس الاحتفاظ ، الاقتصاد، الاعتدال في الإنفاق. وليس هناك من دين لا ينهى عن البذخ والرفاهية. هذا جيد؛ لكن، من جانب آخر، ليس هناك أكثر شعبية من مثل هذه الأحكام:

"الادخار هو تجفيف عروق الشعب".

"رفاهية الكبار تصنع راحة الصغار".

" المسرفون يفلسون لكنهم يغنون للدولة"

"على فائض حاجة الغني ينبت خبز الفقير"

هذا، بالتأكيد، تناقض واضح بين الفكرة العبرة، والفكرة الاجتماعية. فكم من هذه الأدمغة النيرة، التي بعد أن انتهت لهذا الصراع، استطاعت أن ترقد في سلام. هذا ما لم أستطع أبدا استيعابه؛ لأنه يبدو لي أنه ليس هناك أشد إيلاما من معاينة اتجاهين متضادين في الإنسانية. ماذا ؟ إنها تصل إلى التقهقر بسبب هذا الاتجاه كما الآخر. مُقتصدةً تسقط في البؤس؛ مسرفة، تفنى في الانحلال الخلقي. لحسن الحظ أن

الأمثلة الشعبية تُظهر بشكل خادع التوفير والرفاهية، ولا تأخذ بعين الاعتبار سوى تبعاتهما المباشرة التي نراها، وليس التأثيرات اللاحقة التي لا نراها. لنحاول تصحيح هذه الرؤية غير المكتملة.

"موندور" وأخوه "أريست"، بعد أن تقاسما إرث والدهما، أصبح كل واحد منهما يمتلك 50 ألف فرنك كريع. موندور يمارس الإحسان كما هي الموضة. و يمكن أن نلقبه بجلاد المال. يجدد أثاثه مرات عديدة في السنة، يغير عرباته كل أشهر؛ نتحدث عن الطرق الذكية التي اعتمدها لتبديد ثروته بسرعة : بإيجاز، إنه يقتل غيظا محبي الحياة في روايات بالزاك وألكسندر دوما.

وكذلك، لا بد من سماع ما تردده جوقة المهللين من حوله:"لتتحدث لنا عن موندور. يحيا موندور. إنه ولي نعمة العامل؛ إنه قدر الشعب. في الواقع، هو ينغمس في العربدة، يلطخ المارين؛ كرامته كما كرامة الإنسانية تعاني قليلا من تعنته... لكن، إذا كان عاجزا عن أن يكون ذا فائدة من خلال نفسه فإنه يكون ذا فائدة بثروته. إنه يجعل المال متداولا؛ بلاطه يعج دائما بالمموني‍ن الذين يغادرونه راضين دائما. ألا نقول إن الذهب إذا كان دائريا، فذلك يدور."

أريست، اعتمد خطة حياة مختلفة تماما. فهو وإن لم يكن أنانيا، إلا أنه شخص فرداني، لأنه يعقلن نفقاته، لا يبحث سوى عن متع معتدلة ومتعقلة، يفكر في مستقبل أطفاله وكي نقول الحقيقة، إنه يقتصد.

ولا بد من سماع ما يقوله عنه الجاهل . " ما نفع هذا الغني السيئ؟ من دون شك أن بساطة حياته تدعو للاحترام والتقدير، فضلا عن أنه إنساني، محسن، وكريم، لكنه يميل للحساب. إنه لا يأكل كل أرباحه. بيته الكبير ليس دائما جميل وصاخب. أي حكم يناله من صناع السجاد، و تجار العربات، وتجار الخيل، والحلوانيين؟"

هذه الأحكام ، القاتلة للأخلاق، تنبني على شيء ظاهر للعيان : إنفاق المسرف، وأخرى محتجبة : الإنفاق المعادل، أو ربما الأكبر، للمقتصد.

لكن الأمور تم ترتيبها بشكل رائع من قبل المخترع البارع للنظام الاجتماعي، كي يبدو في مثل هذه الحال كما في كل شيء أن الاقتصاد السياسي والأخلاق، وبعيدا عن أن يتصارعا، هما متناغمان، وأن تعقل أريست ليس أكثر نبلا فقط ، بل أكثر من ذلك، وأكثر فائدة من حماقة موندور.

وعندما أقول أكثر فائدة، لست أعني أنه ذو فائدة لاريست فحسب، أو للمجتمع بشكل عام، ولكن أكثر فائدة للعمال الحاليين، ولصناعة اليوم.

وللبرهنة على ذلك، يكفي أن نضع تحت مراقبة العقل هذه التبعات المتوارية للأفعال الإنسانية،التي لا تراها عين الجسد.

نعم، إسراف موندور ذو تأثيرات مرئية لكل العيون: كل واحد يمكنه أن يرى سياراته الفارهة بكل تشكيلاتها من بيرليني، ولاندوس وفايتون، ويرى الزخارف الرائعة للسقوف، ومزاريبه الغنية، واللمعان الذي يشع من بيته الفخم. كل واحد يعلم أن

خيوله الأصيلة تجري في حلبات السباق. العشاءات التي يقيمها بفندق باريس تتوقف لها الجموع في الشارع، لتردد : هذا رجل شجاع، يبدو أنه لا يقتصد من مداخيله ، ولا بد أنه من ثمة يأخذ من رأسماله. هذا ما نراه.

ليس من السهل، مع ذلك، معرفة من منظور مصلحة العمال، ما الذي تصبح عليه أرباح أريست. لنتابع الأثر، مع ذلك، وسنطمئن أنها، ولآخر فلس، ستعمل على تشغيل العمال بشكل أكيد مثلما تفعل أرباح موندور. باختلاف واحد فقط : الإنفاق المجنون لموندور محكوم عليه بالنقصان باستمرار إلى أن يصل إلى نهاية محتومة؛ الإنفاق المتعقل لأريست سيتنامى سنة بعد سنة.

وفي حال كان الأمر هكذا، فإن المصلحة العامة، بكل تأكيد، تتناغم مع الأخلاق.

أريست يُنفق، على نفسه وعلى منزله 20 ألف فرنك سنويا. وإذا لم يكن هذا الإنفاق كافيا لتحقيق سعادته ، فإنه لا يستحق وصف حكيم. – إنه معرّض لأن يعاني من كافة المشاكل التي تثقل كاهل الطبقات الفقيرة؛ إنه يعتقد، في ضميره، أنه مفروض عليه أن يقدم بعضا من التخفيف، لذلك هو يخصص 10 آلاف فرنك لأعمال خيرية. – من ضمن التجار، الصناع، الفلاحين، له أصدقاء يعانون من ضائقة مالية بشكل مؤقت. يستعلم عن أوضاعهم، كي يقدم لهم العون بحذر وفعالية، ويخصص لمثل هذه الأعمال 10 آلاف فرنك أخرى. – وأخيرا، فهو لا ينسى أن له بنات لا بد من أن يجهزهن ويوفر صداقهن، وأبناء لا بد من أن يضمن مستقبلهم، لذلك فإنه يفرض على نفسه توفير كل سنة 10 آلاف فرنك.

في ما يلي طريقة توظيفه لأرباحه .

1- نفقات خاصة: 000 20 فرنك.

2 - أعمال خيرية: 000 10 فرنك.

3- خدمات الصداقة: 000 10 فرنك.

4 - توفير: 000 10 فرنك.

لنعاود جرد الفصول، وسنقف على أن فلسا واحدا من أرباح أريست ليست خارج العمل الوطني.

1- **النفقة الخاصة**. هذه الأخيرة، بالنظر إلى عمل العمال والممونين، لها تأثيرات مشابهة للغاية لإنفاق مماثل يقوم به موندور. هذا جلي من ذاته؛ لن نتحدث عن الأمر أبدا.

2- **أعمال خيرية**: العشرة آلاف المخصصة لهذه الغاية ستقوم بتطعيم الصناعة أيضا؛ إنها تذهب إلى الخباز، والجزار، وتاجر الملابس والأثاث. فقط الخبز واللحم والملابس لا يستفيد منها أريست مباشرة ، ولكن الآخرين الذين سيعوضونه. والحال أن هذا التعويض البسيط من مستهلك لآخر لا يضر في شيء الصناعة العمومية. فأن يُنفق أريست مائة فلس أو أن يرجو شخصا تعيسا كي يُنفقها مكانه، لا يغير في المسألة شيئا.

3 - **خدمات الصداقة**. الصديق، الذي أقرضه أو منحه أريست عشرة آلاف فرنك، لا يأخذها كي يخبئها؛ هذا لا يتماشى مع الفرضية. إنه يستعملها في أداء ثمن تجارة أو تسديد ديون. في الحالة الأولى، يتم تشجيع الصناعة. هل سنتجرأ على القول أنها ستستفيد أكثر من شراء موندور لفرس أصيل يساوي عشرة ألف فرنك أكثر من استفادتها من شراء أريست أو صديق له لعشرة آلاف قطعة ثوب؟ إذا كان هذا القدر من المال قد استعمل لتسديد دين، فإن كل ما ينتج عن ذلك، هو بروز شخص ثالث، صاحب الدين، الذي سيحصل على عشرة آلاف فرنك، التي سيستعملها لا محالة في تجارته، أو في مصنعه، أو مزرعته. إنه وسيط إضافي بين أريست والعمال. الأسماء الخاصة تتغير فيما تظل النفقة قائمة ويظل معها تشجيع الصناعة أيضا.

4 - **التوفير**. في الأخير، هناك العشرة آلاف فرنك التي تم توفيرها؛ وعلى هذا المستوى تحديدا حيث يتفوق موندور على 'أرسيت' في ما يهم تشجيع الفنون، والصناعة، وعمل الأجراء. ومع ذلك، فإن 'أريست' يتميز أكثر على موندور من الناحية الأخلاقية.

معاينة مثل هذه التناقضات بين قوانين الطبيعة الكبرى تصيبني بألم جسدي يصل حد المعاناة. ولو أن الإنسانية كانت مجبرة على اعتماد أحد الاتجاهين، الذي يجرح أحدهما مصالحها فيما الآخر ضميرها، فإنه لن يكون أمامنا من خيار سوى التشاؤم بشأن مستقبلها. ولحسن الحظ أن الأمر ليس كذلك. – وكي نرى 'أريست' يحقق التميز الاقتصادي، مثلما يحقق التميز الأخلاقي، يكفي أن ندرك معنى هذا

المنطلق المريح، الذي يمثل الحقيقة، بالرغم من أن له شكلا متناقضا مفاده أن: "التوفير يساوي الإنفاق".

ما هو هدف 'أريست' من خلال توفير عشرة آلاف فرنك؟ هل دفن ألفي قطعة من فئة مائة فلس في مخبئ بحديقته؟ لا بالتأكيد، هو يهدف إلى تنمية رأسماله وأرباحه. وبالتالي، فهذا المال، الذي لا يستغله في اقتناء أراضٍ، وبيت، وريع على الدولة، وأسهم صناعية، أو يضعه عند تاجر أو مصرفي. تابعوا كل مآل الألفي قطعة نقدية في هذه الفرضيات، وستقتنعون أنها ، من خلال الباعة أو المقرضين، ستطعم الشغل بكل تأكيد مثلما لو أن 'أريست' ، مثل أخيه، كان استبدلها بالأثاث ، والحلي، والخيول.

حينما يشتري أريست بـ 10 آلاف فرنك أراضي أو ممتلكات ريعية، فإن ما يحكمه هو اعتقاد بعدم حاجته لإنفاق هذا المال طالما تتم مؤاخذته على هذا الأمر.

لكن، وأيضا، من يبيعه الأرض أو الريع، محكوم باعتقاد أنه بحاجة لإنفاق عشرة آلاف فرنك كيفما كان. مما يجعل الإنفاق يتحقق، في كافة الأحوال، سواء من قبل أريست أو من قبل الذين يعوضونه. من منظور الطبقة العاملة، وتشجيع العمل، ليس هناك، بين سلوك أريست وسلوك موندور سوى اختلاف وحيد؛ إنفاق موندور، لأنه يتم بطريقة مباشرة فتتم رؤيته؛ فيما إنفاق أريست، الذي تم في جزء منه من قبل الوسطاء وبعيدا، لا تتم رؤيته. لكن، في الواقع، وبالنسبة لمن يعرف كيف يربط التأثيرات بالمسببات، فإن الإنفاق الذي لا نراه هو أكيد التحقق مثل الإنفاق الذي

نراه. وما يبرهن على هذا، أن المال يتداول في الحالتين معا، وخزينة الحكيم مثل خزينة المسرف، ليس فيها الكثير من المال.

إنه لمن الخطأ القول أن التوفير يضر ضررا حاليا بالصناعة. ومن هذا المنطلق، فإن فيه منفعة تماما كما الرفاهية.

لكنها أفضل منها بكثير طالما أنها منفعة، وبدلا من أن تهم الفترة الحالية التي تنقضي، فهي تمتد على أمد طويل.

عشر سنوات مرت. ما الذي حدث لموندور وثروته، ولشعبيته الكبيرة؟ تبخر كل شيء، وأفلس موندور؛ وعوض أن يضخ 60 ألف فرنك فرنسي سنويا في الجسم الاجتماعي، أضحى عالة عليه. على كل حال، لم يعد مصدر سعادة بالنسبة لمونيه، لم يعد يُعتبر من داعمي الفنون والصناعة، لم يعد صالحا للعمال، ولا لخيوله الأصيلة، التي خلفها في الحرمان.

وفي نهاية ذات السنوات العشر، استمر أريست، ليس فقط، في رمي مداخيله في التداول، لكنه أصبح يرمي أخرى إضافية مكتسبة سنة بعد أخرى. إنه يساهم في تنمية الرأسمال الوطني، أي الصندوق الذي يطعم الأجر، ولأن الطلب على اليد العاملة رهين بأهمية هذا الصندوق، فإنه يساهم في النمو التدريجي للأجور التي تحصل عليها الطبقة العاملة. وحينما حان وقت رحيله عن الدنيا، فإنه ترك لأبنائه ، الذين أهلهم ليأخذوا مكانه في عملية التطور والحضارة.

من المنظور الأخلاقي، فإن تميز التوفير على الرفاهية لا جدال فيه. وبشكل موازٍ، يمكن اعتبار أنه كذلك من المنظور الاقتصادي بالنسبة لمن يعرف الدفع بتحرياته إلى حدود التأثيرات النهائية ولا يقتصر على التأثيرات المباشرة للظواهر.

كان سينخرط في جمعية الإنقاذ الجماعي لكنه لم يعد بإمكانه فعل ذلك. هذا ما لا نراه. من جهة، الأرباح، التي تم حرمانه منها، وأدوات العمل، التي تم تدميرها بين يديه، ومن جهة أخرى، عمل صانع السطوح، والحداد، والبناء، والخياط، ومعلم قريته الذي كان شجعه، والذي سيجد نفسه مدمرا. كل هذه الأمور مجتمعة لا نراها في الغالب.

يتم التركيز كثيرا على الانتعاش المستقبلي للجزائر. فليكن، لكن، بالموازاة، لا بد من الانتباه أيضا كذلك للكساد ، الذي نهدد به فرنسا. يتم تقديم التجارة بمرسيليا، لكن إذا كان يتم بمنتج الضريبة ، سأقدم ، بالمقابل ودائما، تجارة موازية تم تدميرها في باقي أنحاء البلاد.

يُقال: "هذا مستعمِر تم نقله إلى الهمجية، إن في الأمر مدعاة للارتياح بالنسبة للسكان الذين سيظلون بالبلد".

أرد: "كيف يمكن أنه مع ترحيل هذا المستعمر إلى الجزائر العاصمة، فإنه يتم ترحيل ضعفي إلى ثلاث أضعاف رأس المال الذي كان سيكفيه للعيش بفرنسا؟"

الهدف الوحيد، الذي يتبادر إلي هو جعل القارئ يفهم أنه في كل إنفاق عمومي، وراء الحسنة الظاهرة هناك ضرر يصعب تحديده.

من منطلق أنه من بمقدوره فعل ذلك، أريد أن أجعله يعتاد على رؤية الوجهين معا للإنفاق العمومي وأخذهما معا بعين الاعتبار.

عندما يتم اقتراح إنفاق عمومي، لا بد من التمحيص فيه هو ذاته، مع تجاوز الدعم المزعوم ، الذي ينبثق عنه للشغل، فهذا الدعم هو مجرد أسطورة وهمية. ما يحققه الإنفاق العمومي على هذا المستوى يمكن أن يحققه الإنفاق الخاص. ومن ثم، فإن مصلحة الشغل هي دائما خارج الحسبة.

لا يهدف هذا الكتاب إلى تقييم أهمية النفقات العمومية التي تم تنفيذها بالجزائر، وجدواها. لكنه لا يمكنني تقديم وجهة نظر عامة، ذلك أن الادعاء هو ليس دائما في صالح النفقات العمومية التي تتم عبر الضرائب.

لماذا؟ لأنه:

أولا ، العدالة تتضرر بعض الشيء، طالما أن 'جاك بونوم' تصبب عرقا كي يكسب قطعته النقدية ذات المائة فلس، وذلك بغاية تحقيق إشباع ما، وإنه لمن المُغضب أن يقوم جهاز الضرائب بسلب 'جاك بونوم' هذا الإشباع ويمنحه لغيره. من المؤكد أنه يتعين حينها على جهاز الضرائب وعلى الذين يوجهون عمله، تقديم الأسباب الجيدة. لقد رأينا أن الدولة تقدم سببا مقيتا حينما تقول : بهذه المائة فلس، سأمنح فرص العمل للعمال، لأن جاك بونوم (الذي بمجرد ما ستزول الغشاوة عن عينيه) لن يتورع عن الرد :"تبا. بهذه المائة فلس، كان بإمكاني تشغيلهم أنا نفسي".

بطرح هذا السبب جانبا، تتبدى لنا باقي الأسباب في كامل عريها من القوة، إذ يتم تبسيط الجدل بين جهاز الضرائب وجاك المسكين. أن تقول له الدولة :آخذ منك المائة فلس لأوفر أجرة شرطي الدرك، الذي يعفيك من حماية نفسك بنفسك، - لتبليط الشارع، الذي تمر منه يوميا – لتعويض رجل القضاء، الذي يعمل على فرض احترام ملكيتك وحريتك؛ - لإطعام الجندي، الذي يدافع عن حدودنا، 'جاك بونوم' سيدفع بلا شك دون أن ينبس ببنت شفة. أم هل أكون مخطئا خطأ فادحا. لكن لو أن الدولة قالت له :آخذ منك مائة فلس لأمنحك فلسا واحدا كمكافأة في حال قمت بزراعة حقلك جيدا؛ أو كي يتعلم طفلك ما لا تريده أن يتعلمه؛- أو كي يضيف السيد الوزير الطبق ما بعد الألف إلى طاولة عشائه؛ - آخذها منك لبناء عشة بالجزائر، وإلا فإني سآخذ منك مائة فلس إضافية كل سنة للإنفاق على مستعمر، ومائة فلس أخرى للإنفاق على جنرال يسهر على جندي إلخ، إلخ. يبدو لي لأني أسمع صراخ جاك المسكين وهو يقول :"هذا النظام القانوني يشبه إلى حد كبير نظام غابة بوندي."

وبما أن الدولة تتوقع الاعتراض، ما الذي تفعله؟ إنها تخلط الأوراق. تُشهر ذات السبب المقيت، الذي لا تأثير له على القضية؛ تتحدث عن تأثير المائة فلس على الشغل، تكشف طباخ الوزير و ممونه. تكشف مستعمرا، وجنديا ، وجنرالا يعيش على خمس فرنكات؛ تكشف، أخيرا، ما نراه، وطالما أن جاك بونوم لم يستوعب بعد كيف يرى ما هو مستتر في القضية، فإنه سيظل غشيما.

لهذا السبب، أجتهد كي أفقهه في هذا الصدد من خلال التكرار.

فنتيجة تحويل الإنفاق العمومي للعمل دون تنميته يخلق ضدها (أي النفقات العمومية) ثانية وخطيرة. فتحويل الشغل معناه تحويل العمال، وإرباك القوانين الطبيعية التي تتحكم في توزيع الساكنة عبر المجال.

فحينما يتم ترك 50 مليون لفائدة دافع الضرائب، وبما أن هذا الأخير يوجد في كل مكان، فإن هذا المال يُطعم العمال في الـ40 ألف جماعة بفرنسا. إنها (50 مليون) تفعل فعل اللحام الذي يشد كل فرد إلى أرضه الأصلية؛ تتوزع على كافة العمال المحتملين وكل الصناعات الممكنة.

وعلى العكس، حينما تقوم الدولة، بعد سحب الـ50 مليون من المواطن، بتجميعها وإنفاقها على نقطة معينة؛ فإنها تجلب إلى هذه النقطة كمية متناسبة من الشغل المنقول، وعددا معادلا من العمال المغتربين، ساكنة عائمة، خارج التصنيف، وأتجرأ وأقول، خطيرة حين نفاذ ذخيرة الصندوق. – لكن قد يحدث ما يلي (وهنا أدخل في صلب موضوعي) : هذا النشاط المحموم، يتم نفثه على فضاء ضيق، يُبهر كل الأنظار، وهذا هو الظاهر، والشعب يهلل له، ينبهر بجمال ويسر المنهجية، ويطالب بتجديدها وتوسيعها. لكن ما لا يراه، هو أن حجما معادلا من الشغل الجدي، بل ربما أكبر، قد تم تعطيله بباقي مناطق فرنسا.

12 . الحق في العمل والحق في الربح

"أيها الإخوة، ساهموا في توفير عمل لي وفق سعركم." هذا هو الحق في العمل، وهي الاشتراكية الأولية، أو اشتراكية الدرجة الأولى.

"أيها الإخوة، ساهموا في توفير عمل لي وفق سعري." هذا هو الحق في الربح، الاشتراكية المصقولة، أو اشتراكية الدرجة الثانية.

تحيا هذه وتلك بما نراه من نتائجهما. وتموتان بسبب ما لا نراه من نتائجهما.

ما نراه هو العمل والكسب الذي تحفزه الاقتطاعات والاجتماعات. أما ما لا نراه، فهو الأعمال والأرباح التي تولد هذا الاقتطاع نفسه إذا تركت في أيدي دافعي الضرائب.

وفي سنة 1848، تبين الحق في العمل باعتباره لحظة ذات وجهين. إذ يكفي هذا الأمر لتدميره داخل الرأي العام.

كان أحد هذين الوجهين يسمى: الورشة الوطنية.

بينما يسمى الثاني: خمسة وأربعون سنتيما[12].

12) قام النظام الذي جاءت به ثورة فبراير برعاية ورش عمل وطنية لمعالجة مشكلة البطالة، وأضاف أيضا خمسة وأربعين سنتيما إلى معدل الضريبة المباشرة. وقد برهن ورش العمل على أنه حل غير مرض لمشكلة البطالة، نظام

كان الملايين يذهبون يوميا من شارع ريفولي إلى ورش العمل الوطني. كان هذا هو الجانب الجميل من العملة.

لكن إليكم الوجه الآخر. لكي تخرج الملايين من الخزينة، لا بد أن تكون قد دخلتها من قبل. ولذلك يتوجه منظمو الحق في العمل بالخطاب إلى دافعي الضرائب.

بينما كان المزارعون يقولون: يجب أن أدفع خمسة وأربعين سنتيما. هكذا، سأحرم من اللباس، وأنا لن أسمد حقلي، ولن أصلح بيتي.

كما كان مزارعو القرى يقولون: "بما أن بورجوازيينا يحرمون أنفسهم من اللباس، لن يتاح للخياط فرص عمل أكبر؛ وبما أنه لن يسمد حقله، لن تتاح لحفار القنوات فرص عمل أكثر، وبما أنه لن يصلح منزله، فستكون أمام النجار والبناء فرص عمل أقل.

هكذا، يتبين أنك لن تخرج طحيني من الكيس الواحد، وأن العمل الذي تموله الحكومة يتم على حساب العمل الذي يؤدي ثمنه دافع الضرائب. هنا يموت الحق في العمل، الذي ظهر كأنه أماني واهمة بقدر ما بدا ظلما.

سخيف من الحسنات لقاء العمل القليل أو انعدامه، وعندما تقرر إلغاء ورش العمل الوطني وإيجاد أماكن للعاطلين في الجيش والأشغال العمومية، والصناعة الخاصة، ثار العمال في باريس، الذين سخطوا على خيانة الحكومة وتراجعها عن "حق العمل"، وتكبدا الهزيمة، بعد قتال عنيف، في حزيران (1849) .

وعلى كل حال، فإن الحق في الربح، الذي ليس إلا مبالغة في الحق في العمل، ما يزال حيا ويجترح المعجزات.

أليس ثمة شيء مخجل في الدور الذي يدفع الحمائي المجتمعَ إلى لعبه؟

إنه يقول للمجتمع:

"يجب عليك أن تعطيني عملا، والأكثر من هذا، عملا مربحا. لقد اخترت بحماقة صناعة تسبب لي خسارة بنسبة عشرة في المائة. لو فرضت ضريبة عشرين فرنكا على إخوتي المواطنين وسلمتني إياها، فان خسارتي ستنقلب إلى ربح. والحال أن الربح حق أنت مدين لي به."

إن المجتمع الذي يُصغي إلى هذا السفسطائي، والذي يتعهد بدفع ضرائب لإرضائه، والذي لا يدرك أن الخسارة التي تتكبدها صناعة ما ليست خسارة لأن الآخرين مجبرون على تحمل عبئها. يستحق هذا المجتمع، كما أقول، العبء الذي وضع عليه.

هكذا، نرى من المواضيع الكثيرة التي عالجتها، أن عدم المعرفة بالاقتصاد السياسي يعني أن المرء يعرض لنفسه للانبهار بالأثر المباشر لظاهرة ما، حيث المعرفة بالاقتصاد السياسي هي أن يتقبل المرء، في فكره ونبوءته، مجموع الآثار.

يمكنني أن أختبر هنا مجموعة من القضايا في المختبر ذاته. لكنني أتراجع عن ذلك، بسبب رتابة برهنة موحدة دائما، وأختم بتطبيق ما قاله 'شاتوبريان' عن التاريخ على الاقتصاد السياسي:

"ثمة، نتيجتان في التاريخ، كما يقول، الأولى مباشرة ومعروفة في الآن ذاته، والثانية بعيدة لا ندركها منذ البداية. وغالبا ما تتناقض هاتان النتيجتان، حيث تنشأ الأولى من حكمتنا قصيرة المدى، والثانية من الحكمة الطويلة المدى. إذ يبرز الحدث الإلهي بعد الحدث الإنساني، حيث يرتقي الرب بعد البشر. فأنكروا بقدر ما تريد الحكمة العليا، ولا تطمئنوا إلى فعله، وناقشوا الأفكار، وسموا قوة الأشياء أو العقل بما يسميه الإنسان العادي العناية الإلهية، لكن انظروا إلى خاتمة الفعل المنجز، وسترون أنها أنتجت عكس ما كان متوقعا عندما لم تؤسس من البداية على الأخلاق والعدل."